المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

نظرات اقتصادية

في القرآن الكريم



سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك
رقم ٢٠

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تأسيسه:
تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) تنفيذا للقرار رقم م/١٤-٩٩ الصادر عن مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الثالث الذي أنعقد في العاشر من ربيع الآخر عام ١٣٩٩هـ (١٤ من مارس /آذار ١٩٧٩م). وقد باشر المعهد أعماله عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

هدفه:
الغرض من إنشاء المعهد هو إجراء البحوث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء بالبنك.

وظائفه:
أنيطت بالمعهد الوظائف والصلاحيات التالية:

أ) تنظيم وتنسيق البحوث الأساسية بغرض تطوير نماذج وطرق لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

ب) توفير التدريب للموظفين المهنيين وتنمية قدراتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي تلبية لاحتياجات هيئات البحوث والهيئات التي تطبق الشريعة الإسلامية في معاملاتها.

ج) تدريب الموظفين العاملين في مجالات النشاط التنموي في الدول الأعضاء في البنك.

د) إنشاء مركز للمعلومات لتجميع وتنظيم ونشر المعلومات في المجالات المتصلة بميادين نشاطه.

هـ) القيام بأية أعمال أخرى تساعده على تحقيق هدفه.

هيكله التنظيمي:
رئيس البنك الإسلامي للتنمية هو – أيضا – رئيس المعهد، كما أن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك هو السلطة العليا التي ترسم سياساته. ومن الناحية الإدارية: يضطلع بمسئولية الإدارة العامة للمعهد مدير يعينه رئيس البنك بالتشاور مع مجلس المديرين التنفيذيين. ويتألف المعهد من ثلاث شعب فنية هي: الاقتصاد الإسلامي والتعاون والتنمية، الصيرفة والتمويل الإسلامي، التدريب، المعلومات، والخدمات الإدارية.

مقره:
يقع المعهد ضمن المقر الرئيسي للبنك الإسلامي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

عنوانه:

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

ص.ب: ٩٢٠١ جدة ٢١٤١٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٣٦١٤٠٠ – فاكسيملي: ٦٣٧٨٩٢٧ / ٦٣٦٦٨٧١ برقيا: بنك إسلامي
E-mail : irti@isdb.org
Home Page: http://www.irti.org

نظرات اقتصادية
في القرآن الكريم

إعداد

د.شوقى أحمد دنيا

عميد كلية التجارة

وأستاذ الاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

ⓒ البنك الإسلامي للتنمية ، ١٤٢٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
دنيا ، شوقي أحمد
نظرات اقتصاديه في القرآن الكريم . / شوقي أحمد دنيا .— جده ، ١٤٢٨هـ
٦٥ صفحة ، ١٧سم × ٢٤سم
ردمك : ٠-١٦٣-٣٢-٩٩٦٠

١- الاقتصاد الإسلامي ٢-القرآن - مباحث عامه أ. العنوان
ديوي ١٢١، ٣٣٠ ١٤٢٨/١١٥٨
رقم الإيداع :١٤٢٨/١١٥٨
ردمك : ٠-١٦٣-٣٢-٩٩٦٠

الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة:

الإسلام دين ودنيا، عقيدة وشريعة، نظام وعمل، لايقف عند عمل القلوب ولا عند علاقة الإنسان بربه، ولا عند علاقة الإنسان بالآخرة، لكنه أوسع من ذلك وأعمق، إنه يـنظم علاقـة الإنسان بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بغيره من المخلوقات على اختلاف أجناسها وأنواعها. إنـه ينظم للإنسان حياته الدنيا بكل جوانبها وجنبا ا بالشكل الذى يكفل له حياة أخروية راضـية وسعيدة، وهذا عند المسلمين العارفين بدينهم وبطبيعته من المعلوم من الدين بالـضرورة. ومـن المعروف أن لكل دين مصادره ومن المعروف أيضاً أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للإسلام.

ومعنى ذلك أن القرآن الكريم يحتوى ويتضمن بصورة أو بأخرى كل جوانب هذه العلاقات بالتوجيه والتنظيم أبو بعبارة أخرى، يقدم هدايته في كل هذه ا الات، وقد وصفه الله تعالى بقوله: إن هذَا الْقُرآنَ يهدي للتي هي أقْوم [1] وبقوله جل شأنه ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكُـل شيءٍ وهدى ورحمةً وبشرى للْمسلمين [2].

ووصفه رسولنا ﷺ في حديثه الطويل بأنه «لا تنقضى عجائبه ولا يخلُق على كثرة الرد ولا يشبع منه العلماء»[3]. وقال فيه الشافعى رضي الله عنه في كتابه «الرسالة»: (فليس تنـزل بأحد من أهل دين نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها)[4]. ولسنا في حاجة إلى التذكير بـأن القرآن الكريم كان المنبع الأساسى للعلوم الشرعية والإسلامية على اختلاف مشار ا، وفي ذلـك يقول الإمام السيوطى رحمه الله: (وإن كتابنا القرآن الكريم لهو مفجر العلوم ومنبعها. أودع فيـه سبحانه علم كل شيء، وأبان فيه كل هدى وغى. فترى كل ذى فن منه يستمد وعليه يعتمـد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوى يبنى منه قواعد إعرابـه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، والبيانى يهتدى به إلى حسن النظام)[5].

واليوم ننشد معشر علماء الاقتصاد الإسلاميين بناء نظام اقتصادى إسلامى وتأسيس علم للاقتصاد الإسلامى، ولن يستقيم لنا ذلك إلا إذا جنا ج من سبقنا من العلماء ننظر في القرآن الكريم ونتعرف على سبل الهداية والرشاد في ا ال الاقتصادى، فهو بنص الآية الكريمة يقدم لنا

(١) سورة الإسراء الآية ٩.
(٢) سورة النحل الآية ٨٩.
(٣) من الحديث الطويل الذي رواه الترمذي.
(٤) الرسالة، المكتبة العلمية، بيروت: ١٩٧٩م، ص ٢٠.
(٥) الاتقان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت: ١٩٧٩، ص١ جـ١

أقوم هداية في هذا المجال وفي غيره من المجالات، ورحم الله من قال إن هداية القرآن هى عماد إعجازه المعنوى وأصل اصوله ومعقد مقاصده[1] ومن هنا يكتسب النظر الاقتصادي الواعى المتمعن القائم على العلم والمعرفة في القرآن الكريم أهميته الكبرى من حيث ما يناط به من تأصيل إسلامى دقيق للمجال الاقتصادى علماً وعملاً[2].

إننا معشر المسلمين بحكم إسلامنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن القرآن الكريم يحتوى على كل الأسس، والمبادئ الكفيلة إذا ما أحسن تدبرها والتعرف عليها بإقامة نظام اقتصادى كفء وعادل وتشييد علم للاقتصاد يتميز عن علم الاقتصاد الوضعي بل ويشنون عليه. ورغم أن هذه تعد لدينا مسلمة فإنه من باب الإنصياع لمتطلبات البحث العلمى السليم سوف نعتبرها فرضية علمية تتطلب إثباتها والبرهنة على صحتها.

وقبل أن ندخل في صلب موضوعنا نجد من المفيد تقديم بعض التنبيهات:

أولاً: علاقة القرآن الكريم بالعلوم:

إذا سلمنا بأن للقرآن الكريم هدايته في مجالات العلوم البشرية على اختلاف أنواعها فهناك سؤال يطرح نفسه يتعلق بطبيعة هذه الهداية وحقيقة علاقتها بالعلوم المعروفة. فهل يحتوى القرآن الكريم بشكل صريح ومباشر على العلوم المختلفة. بمعنى أن يكون القرآن مدونة أو موسوعة للعلوم: كما هو معروفة بمسائلها ومباحثها وقضاياها عند العلماء. فنجد فيه علم الاقتصاد بنظرياته ومسائله، ونجد في علم الاجتماع، ونجد فيه علم الفلك، ونجد فيه علم الطب... الخ أم أن القرآن الكريم لا يحتوى على شيء من ذلك لا من قريب ولا من بعيد، فهو كتاب الله تعالى والعلوم هي صناعة بشرية. أم أنه يتضمن أموراً وأشياء ذات علاقة وصلة بالعلوم وإن لم تكن علوماً بالمعنى المعروف للعلوم عند العلماء.

ومن المهم أن نشير إلى أن هذه القضية قد طرحت نفسها على علماء المسلمين منذ آماد بعيدة وإلى اليوم[3]. وقد تنوعت المواقف حيالها قديماً وحديثاً، فهناك من العلماء من ذهب إلى

---

(١) الشيخ محمد الصادق عرجون، القرآن العظيم، دار القلم، دمشق: ١٩٨٩، ص١٤.

(٢) في الحقيقة لا يستهدف هذا البحث الموجز أكثر من إثارة الاهتمام ولفت الأنظار، أما مهمة التأصيل الإسلامي الدقيق للاقتصاد، فكراً وعلماً ونظاماً استناداً على الهداية القرآنية فهو محتاج إلى سفر ضخم يتطلب جهداً جماعياً، ندعو الله تعالى أن يوفقنا للإسهام في هذا الجهد المشكور.

(٣) لمزيد من المعرفة يراجع:

- د. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة: ١٩٩٣م، ج٢ ص٢٥٤ ومابعدها. =

الخيار الأول. ومن هؤلاء الإمام الغزالي في كتابيه الإحياء وجواهر القرآن، وقد ذهب إلى أن القرآن الكريم احتوى على عشرات الألوف من علوم البشر. وكذلك الإمام السيوطي وكذلك الإمام أبو الفضل المرسي والذي يقول في تفسيره «جمع القرآن الكريم علوم الأولين والآخرين، وقد احتوى على علوم الأوائل، مثل الطب والجدل والهيئة والهندسة والجبر..» وكذلك الإمام الرازي. وإلى حد كبير الإمام ابن العربي. ومن المعاصرين الشيخ طنطاوي جوهري، في كتابه (الجواهر) وهناك من قال بالخيار الثاني، وعلى رأسهم الإمام الشاطبي[1]. وهناك من قال بالخيار الثالث الذي ينفى أن يكون القرآن مدونة أو موسوعة للعلوم المختلفة، وينفى في الوقت نفسه أن يكون منبت الصلة كلية بالعلوم البشرية. فالقرآن الكريم كتاب هداية للإنسان في أنشطته الفكرية والعملية وفي ضوء هذه الهداية يشيد الإنسان علومه ومعارفه مستخدماً عقله وحواسه ووجدانه في دراساته ونحن نرى أن الموقف الثالث هو الأفضل والأصح. لقد خلق الله تعالى للإنسان العقل والحواس ثم أمده بداية السماء على لسان الرسل. والمعروف لدى المسلمين أن مصادر المعارف والعلوم عندهم هى النقل والعقل والحس. و ا ومن خلالها يستطيع الإنسان أن يقيم ويشيد علومه المختلفة. ومن خلال نظرنا في القرآن الكريم وجدنا له هدايات متنوعة في ا ال الاقتصادي، سنتعرف على بعضها من هذه الورقة.

ويحضرنا هنا آيتان كريمتان هما يسألُونك عنِ الْخمرِ والْميسِرِ قُلْ فيهما إِثْم كَبِير ومنافع للناسِ وإِثْمهما أَكْبر من نفْعهما ويسأَلُونك ماذَا ينفقُونَ قُلِ الْعفْو كَذَلك يبين الله لَكُم الآيات لَعلكُم تتفَكرونَ (٢١٩) في الدنيا والآخرة ويسأَلُونك عنِ الْيتامى قُلْ إِصلاح لَهم خير وإِنْ تخالطُوهم فَإِخوانكُم والله يعلَم الْمفْسِد من الْمصلحِ ولَو شاءَ الله لَأعنتكُم إِن الله عزِيز حكيم الآية[2].

إن هاتين الآيتين تقدمان هداية بينة فيما نحن الآن بصدده من علاقة القرآن بالعلوم. لقد سألوا عن الخمر والميسر، وجاءت الإجابة بأن فيهما مضار ومنافع وأن المضار فيهما أكبر من المنافع. تدبر، هم يسألون عن الحكم الشرعى من حرمة أو إباحة إلخ. لكن الجواب جاء بتوضيح

= - الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس: ١٩٨٤، ج١ ص.... وما بعدها.
- الشيخ محمد الصادق عرجون، التفسير والمفسرون، مرجع سابق، ص٩٦ وما بعدها.
- الشيخ محمود شلتوت، تفسير القرآن الكريم، دار القلم، القاهرة: ١٩٦٥، ص١١ وما بعدها.

(١) الموافقات، ج٢ ص٧٩.

(٢) سورة البقرة: الآيتان ٢١٩، ٢٢٠.

ما هنالك من منافع ومضار والموازنة بينهما. دون الإشارة إلى الحكم الشرعي المطلوب. وجاءت آية أخرى فوضحت هذا الحكم. ومعنى ذلك – والله أعلم – أنه من الضروري الالتفات في هذا الموضوع وكل موضوع مشابه إلى ما هنالك من منافع ومضار وضرورة الموازنة بينهما، ثم اتخاذ القرار. وأظن – والله أعلم – أن هذا النسق القرآني قصد به الالتفات ناحية العلم. كذلك فقد سألوا عن الإنفاق الخيري، ومن الناحية النظرية فإن هذه النوعية من الإنفاق قد تكون كبيرة شاقة وقد تكون يسيرة زهيدة وقد تكون بين بين. وجاء الهدى الإسلامي مشيراً بأن المناط هو العفو أو الفضل أو الفائض. ومن ثم فعلى الباحثين أن تجرى دراساتهم وأبحاثهم في هذا المجال طبقاً لهذا الهدى. ثم تذيل الآية الأولى تذييلاً معيناً ثم تبدأ الآية الثانية بداية خاصة. كَذَلِكَ يبين الله لَكُم الآيات لَعلكُم تتفَكرونَ (٢١٩) في الدنيا والآخرة ويسألُونك عن الْيتامى قُلْ إصلاح لَهم خير وإنْ تخالطُوهم فَإخوانكُم والله يعلم الْمفْسِد من الْمصلح ولَو شاءَ الله لَأعنتكُم إن الله عزيز حكيم .

وكأن هذا التعقيب يقول لنا – والله أعلم – هذه ارشادات وهدايات، وعليكم أن تنطلقوا منها مستخدميه عقولكم وحواسكم في تشييد العلوم والمعارف المختلفة[1]. إن ذلك يفصح عن علاقة القرآن الكريم بالعلوم. فالقرآن الكريم هنا لم يتضمن علم دراسة الجدوى بمسائله ومباحثه المعروفة، وفي الوقت ذات لم يهمله كلية. فقدم ركائز ومنطلقات وإشارات. ولو شاء الله تعالى لقال يسألونك عن الخمر والميسر قل هي حرام. لكنه لو قال كذلك لحرمنا من الهداية في مجال علومنا. القرآن قدم المنهج والإطار والضوابط وعلينا نحن أن نشيد في ضوء ذلك علومنا بمباحثها ومسائلها ونظرياتها. فنتعرف على منافع الشيء ومضاره وتقيم أساليب ومعايير الترجيح والموازنة. وعلينا أن نتعرف على حدود العفو ومقوماته وكل ما يتعلق به في كل عصر وحال.

وعلينا قبل أن نبادر فنرمى علماءنا الذين قالوا إن القرآن يحتوى على آلاف العلوم والمبالغة غير الموضوعية أن نتعرف أولاً بشكل دقيق على مقصودهم بالعلوم، وعلى مقصودهم باحتواء القرآن لها. وأغلب الظن أنهم ما كانوا يقصدون العلوم بمباحثها وسائلها ومقولاتها. وما كانوا يقصدون الاحتواء القرآني المفصل لها بما فيها من مسائل ومباحث، وإنما الإشارة إليها أو إلى بعض مسائلها. وما نسميه اليوم علماً بكل ما فيه من مسائل ومباحث، كانوا يطلقون عليه علوماً التفاتاً إلى تعدد مباحثه وقضايا وجوانبه. وبالتالي فموارد القضية مختلفة.

(١) وقد رأينا بفضل الله تعالى بعد أن دونا هذا الفهم للآية الكريمة من سبق أن قال بذلك من علمائنا. انظر الشيخ محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة، بيروت: الطبعة الثانية، ج٢ ص٣٣٩.

ثانياً: عنوان الدراسة:

الدراسة التي نقدم لها عنوانًا «نظرات اقتصادية في القرآن الكريم» ولتوضيح مضمون ومقصود هذا العنوان نقول إن معرفة الهداية القرآنية تحتاج إلى نظر متمعن في القرآن الكريم. وحيث إن جوانب الهداية القرآنية متعددة متنوعة بتعدد وتنوع مجالات الحياة ومناحي العلم والمعرفة. فعلى طلاب العلم والباحثين فيه أن ينظروا في القرآن الكريم، كلٌ حسب نوع المعرفة المطلوبة ومجالها، فهناك هداية في الاقتصاد، تحتاج معرفتها المعرفة العلمية إلى أهل الاقتصاد، وهناك هداية في الاجتماع تحتاج إلى أهل الاجتماع وهناك وهناك إلخ. وفي ضوء ذلك فإن مقصود العنوان هو قيام الاقتصادي بالنظر في القرآن الكريم. ومن ثم فيمكن أن تعنون بعنوان مرادف هو «نظرات اقتصادي في القرآن الكريم». ونبادر إلى التحذير من الخلط بين عنواننا وبين «نظريات اقتصادية في القرآن الكريم» فليس في القرآن الكريم نظريات اقتصادية ولا نظريات اجتماعية ولا نظريات فلكية، ولا نظريات علمية تحت أي لون وفن. وذلك بالمفهوم العلمي المتعارف عليه لمصطلح «نظرية» فالنظريات العلمية عمل الإنسان وصنعته، قد تخطئ وقد تصيب، وقد تثبت وقد تزول أو تتطور وتتعدل. والقرآن الكريم كتاب هداية للإنسان وإرشاد له وليست مهمته أن يقدم للإنسان نظريات علمية في هذا المجال أو ذاك. ولكنه يقدم له إشارات وحقائق. ويترك له أن يقوم من خلال عقله وحواسه، وفي ضوء ما قدمه من هداية بإبداع النظريات العلمية على اختلاف مجالاتها.

ثالثاً: التفسير الاقتصادي للقرآن الكريم:

هل هذه الدراسة وما على شاكلتها يمكن أن تكيف على أنها تفسير اقتصادي للقرآن الكريم أو على الأقل لبعض آياته؟. أقول: إن هذه الدراسة ليست تفسيراً اقتصادياً بالمعنى المتعارف عليه والمعمول به. لكن هل هناك ما يمنع من قيام تفسير اقتصادي للقرآن الكريم؟ إن كان المقصود هو حمل القرآن الكريم على مقتضى النظريات والمقولات الاقتصادية المعروفة فلا أرى القول به، بل يبقى القرآن الكريم كتاب هداية، وتبقى نظرياتنا ومقولاتنا الاقتصادية عملاً خالصاً لنا محملة بالصواب والخطأ والقصور والكمال.

إما إن كان المقصود هو قيام شخص اقتصادي بالنظر في القرآن الكريم مستعيناً ومسترشداً بما لديه من معرفة اقتصادية تهدف التعرف على الهدى القرآني في هذا المجال، ومن ثم يستطيع أن يقيم ما هو مطروح في المجال الفكري والمجال العلمي، وأن يقدم معرفة اقتصادية إسلامية، فأعتقد أن ذلك أمر لا حرج فيه، بل هو مطلوب شرعاً، إن كل فقهائنا الكبار إنما قالوا ما قالوا في علم

الفقه بعد نظرهم الدقيق في القرآن الكريم، وهناك من الفقهاء من قام بتفسير القرآن من المنظـور الفقهي، مثل الجصاص وابن العربي والقرطبي والكياالهراس.

ولنسترجع الكلمة الطيبة الدقيقة التي قالها الإمام السيوطي عن علاقـة القـرآن الكـريم بالعلماء على اختلاف تخصصا م «فترى كل ذى فن منه يستمد وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوى يبنى منه قواعد إعرابه، وإليه يرجع في معرفة خطأ القول من صوابه، والبيانى يهتدى به إلى حسن النظام»[1].

والاقتصاديون الإسلاميون ليسوا بدعاً من غيرهم في أن يكون لهم نظرهم في القرآن الكريم ليتعرفوا منه على هداياته في هذا ا ال، وإلا فسوف يظل هذا الجانب من الهداية القرآنية مهمـلاً معطلاً، ومن ثم حجب هذه الهداية عن حياة الناس. وقد يقال: يقوم بذلك المفـسرون، ولـيس الاقتصاديون. ونقول: وكيف يقوم شخص لا دراية له بالاقتصاد بتفسير اقتصادي للقرآن؟ ومـا ميزة هذا الشخص عن الاقتصادي، والمفترض أن الاقتصادي يعرف اللغة العربية ويعرف الكـثير من الأحكام الشرعية في ا ال الاقتصادي. ثم هل ظهر في عصور الإسلام السابقة المفسر المحترف المتخصص في التفسير؟ لم نر ذلك. وقد يقال: إن التفسير الاقتصادي يندرج تحت التفسير بالرأى، وقد ورد ذمه. ونقول: إن هناك العديد والعديد من كتب التفسير المشهورة والمعتمدة تندرج تحت هذا اللون. وهناك من ناقش باستفاضة مقولة حرمة التفسير بالرأى وفندها ودحضها. وبرهن على أن الرأى المذموم هنا هو الهوى وإطلاق الكلام على عواهنه من غير مستند علمى سليم[2].

وهل كان في سلفنا من هم رجال اقتصاد وقاموا بتفسير القرآن حتى تنظـر في تفـسيرا م ونحذو حذوهم؟! يقول الشيخ شلتوت: «لا نكاد نعرف علماً من العلوم التي اشتغل ا المسلمون في تاريخهم الطويل إلا كان الباعث عليه هو خدمة القرآن الكريم من ناحية ذلك العلم... والفقه لاستنباط أحكامه، والأصول لبيان قواعد تشريعه وطريقة الاستنباط منه وقل مثل هذا في التاريخ وغيره.. لا نجد علم منها أن يكون الاشتغلال به في نظر من اشتغل به من المسلمين مقصوداً بـه خدمة القرآن أو تحقيق إيحاء أوحى به القرآن»[3]. ويقصد شيخنا بخدمة القرآن من قبل هـؤلاء الباحثين خدمته بتبيان هداياته في ا الات المختلفة، وهم بذلك يخدمون القرآن حقـاً، وإلا ظـل

---

(١) الإتقان، مرجع سابق، ج١ ص١.

(٢) الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، مرجع سابق، ط١ ص٤٨، الدكتور الذهبي، مرجع سابق، ج١ ص٤٦، الإمام الغزالي، إحياء علوم الدين، ج٣ ص١٣٦.

(٣) تفسير القرآن الكريم، مرجع سابق، ص٦.

مهجوراً. أليس الهدف الأسمى للاقتصاديين الإسلاميين تشيد علم للاقتصاد الإسلامي وإقامة نظام اقتصادي إسلامي في حياة الناس؟ إذن هم مطالبون بالنظر في القرآن الكريم وخدمته في هذا ا ال وتحقيق إيحاء أوحى القرآن في الشأن الاقتصادي.

في ضوء ذلك فإنني اعتقد أن النظر في القرآن الكريم فرض كفايـة علـى الاقتـصاديين الإسلاميين. وإذا لم يقم بعضهم بذلك على الوجه المرضى أثم الجميع. ويكفى أن ندرك أن هـذا يعد قصوراً في تبليغ الإسلام[1].

رابعاً: هذه الدراسة والسنة النبوية:

لسنا في حاجة إلى القول بأن الهداية القرآنية تبينها وتوضحها بل وتكملها الهداية النبويـة، فهما معاً من عند الله، ومن ثم فإن محاولة التعرف على الهداية القرآنية في ا ال الاقتصادي وغيره ودونما استحضار للهداية النبوية هى محاولة غير كاملة. فمثلاً إذا أردنا معرفة الهداية القرآنيـة في مجال الاستهلاك فعلينا أن نضع بجوارها نصب أعيننا الهداية النبوية. ومع التسليم المطلـق ـذه المنهجية في البحث والدراسة فإننا في هذه الدراسة الراهنة سنكتفى بالنظر في الهدايـة القرآنيـة وذلك لو جاز ا وتواضع حجمها كما أن المقصد منها هو مجرد الإشارة ولفـت الأنظـار، ثم إن النظر في الهداية النبوية في ا ال الاقتصادي يحتاج إلى مزيد من الجهد والوقت الذي لا يتحملـه المقام.

خامساً: علاقة النظر الاقتصادي في القرآن الكريم بكتب التفسير المعروفة:

من المعروف أنه لم يظهر في التاريخ الإسلامي ما يمكن أن نطلق عليه تفسيراً اقتصادياً للقرآن الكريم. ومغزى ذلك أن على الاقتصادي المعاصر عند نظره في القرآن الكريم ألا ينحصر جهـده في أقوال المفسرين القدامى، لا يخرج عنها ولا يمتد نظره إلى ما بعدها. فإذا لم يجد في الآية الكريمة قولاً لأي من المفسرين يتجاوزها رغم ما قد يكون لها من ظلال اقتصادية. إن هذا ج قاصر غير سديد من أكثر من وجه، فلم يكن هناك فيما مضى رجال اقتصاد فسروا القرآن الكريم، وحتى لو كان هناك فليس بالضرورة أن يكون السابق قد أدرك ما يراه اللاحق؟ ثم إن القرآن العظـيم لا تنقضى عجائبه وهو لا يزال وسيظل جديداً في هدايته، «ولكل عصر من العصر ولكل جيل مـن

(١) الشيخ محمد الصادق عرجون، مرجع سابق، ص١٦٢.

الأجيال نصيبه من الهداية القرآنية يأخذه من تأهل له، وهذه الطاقة المكنوزة في هذه الهداية هي إحدى معجزات القرآن العظيم»[1].

ثم إن الظروف والمعطيات الاجتماعية والفكرية وغيرها قد تطورت كثيراً. وقام علماؤنا السابقون بجهدهم المشكور بالنظر في القرآن الكريم في ضوء ما هم عليه وما هو محيط بهم. ونحن مطالبون بإتباع نفس النهج في ضوء ما نحن عليه من ظروف وأوضاع.

ولا يعنى ذلك على الإطلاق التنكر لما قدمه المفسرون القدامى والإعراض عنه، فإن ذلك خطأ منهجى قد لا يقل عن خطأ الإصرار على عدم تجاوزهم في أي شيء. إن المطلوب هو النظر فيما قدموه فإن كان فيه ما يشفى الغلة فيها ونعمت، وإلا فعلينا أن ننظر نحن في دلالات ومضامين الآية الكريمة في ضوء معرفتنا الاقتصادية. وفي ضوء ما نعيشه من أوضاع وما يحيط بنا من ظروف، مع الحفاظ على الثوابت العلمية المنهجية التي لا تختلف من عصر لعصر.

موضوع علم الاقتصاد: هو السلوك الاقتصادى للإنسان، الذى يتجسد في علاقة الإنسان بالأموال، أو بالأحرى علاقة الإنسان بالإنسان من خلال الأموال[*]، علاقته بالأموال من حيث إشباعها لحاجاته المختلفة. وكليات هذه العلاقة تنحصر في اكتساب الأموال وإنفاقها، وقد أرجع علماء الاقتصاد هذه الكليات إلى أربع شعب؛ الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع، مدرجين في هذه الشعب الأربع كل المسائل والموضوعات الاقتصادية المتعددة والمتنوعة .

والتساؤل المطروح هنا هو: ما الذى قدمه القرآن الكريم من هدى في هذا المجال؟[2].

---

(١) الشيخ الصادق، مرجع سابق، ص٩٩.

(*) هذا المعنى الاجتماعى الدقيق لعلم الاقتصاد والذى شاع في العصور الذهبية لعلم الاقتصاد قد توارى في السنوات الأخيرة خلف المعنى المسيطر حالياً والذى يجعله علاقة الإنسان بالأموال أو بالأحرى يجعله علم المال أى علم الأشياء المادية. مع أنه في الحقيقة هو علم للإنسان في علاقاته المالية ببنى جنسه وقد عبر عن ذلك بصدق المرحوم الدكتور أحمد محمد إبراهيم في مقدمة كتابه القيم الاقتصاد السياسى حيث يقول: "إن موضوع بحث الاقتصاد الأصلى هو الإنسان من حيث إنه ينتج الثروات ويستهلكها .." المطبعة الأميرية، الطبعة الثالثة، ١٩٣٥م.
وفي صـ ١٣ يقول بحكمة وتوفيق: "لما كان الاقتصاد السياسى علم الإنسان وليس علم الأشياء، فقد أصبح من المستحيل أن ندرس مظاهر الحياة الاقتصادية من غير أن نستخلص قواعد تهتدى بنورها" وإذا كان ذلك حقاً فإن استخلاص تلك القواعد النورانية من القرآن الكريم هو أحق ما يكون.

(٢) نعود ونؤكد على أن ما ورد وما يرد في هذه الورقة ليس إلا نماذج محدودة للهداية القرآنية الاقتصادية. وهناك الكثير والكثير منها لم تتعرض له الورقة، لأنه لو تعرضت له أو لبعضه لصارت سفراً ضخماً، وهذا ما لا نقصد إليه هنا.

وما هى طبيعة ما قدمه؟ وهل ما قدمه يدخل في نطاق التوجيه والتقعيد للسلوك أم في نطاق التفسير والتحليل لهذا السلوك؟ أم هو جامع بين هذا وذاك؟ وهل يمكننا في ضوء هذا الهدى إقامة نظام اقتصادى إسلامى وكذلك تشييد علم للاقتصاد يستحق بالفعل أن يسمى اقتصاداً إسلامياً؟

- جوانب البحث: إن نظراتنا الاقتصادية في القرآن الكريم ستتركز في الجوانب التالية:

النظرة الأولى في العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادى كماً وكيفاً.

النظرة الثانية في الهداية القرآنية في مجال الإنتاج.

النظرة الثالثة في الهداية القرآنية في مجال الإنفاق.

النظرة الرابعة في الهداية القرآنية في مجال التوزيع.

النظرة الخامس في الهداية القرآنية في مجال التبادل.

النظرة السادسة في الهداية القرآنية في مجال المقولات الاقتصادية.

النظرة السابعة في الهداية القرآنية في مجال المصطلحات الاقتصادية.

الخاتمة: القرآن والنظام الاقتصادى وعلم الاقتصاد.

النظرة الأولى: العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادى كماً وكيفاً

بلغت العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادى وبالشئون الاقتصادية بوجه عام شأواً بعيداً، يدرك ذلك كل من له إلمام جيد بعلم الاقتصاد، ورزقه الله تعالى التوفيق والسداد في تدبر الآيات الكريمة.

ولن نكون مبالغين إن قلنا إن الجانب الاقتصادى في حياة الإنسان قد احتل في القرآن الكريم موقعاً كمياً وكيفياً ربما لم يحتله جانب آخر من الجوانب الدنيوية، فلا تكاد تخلو سورة من سور القرآن الكريم، مكية كانت أو مدنية من تناول هذا الجانب في بعد أو آخر من أبعاده، ولإدراك ذلك على وجه التقريب علينا أن ننظر في المصطلحات ذات الطابع الاقتصادى وكيف تكرر ذكرها في القرآن الكريم، ومنها: المال، الملك، الرزق، الكسب، الإنفاق، الزكاة، الصدقات، الربا، التجارة، الزراعة، الغرس، الأكل والشرب، الإصلاح، الإفساد، التعمير، الضرب في الأرض، الابتغاء من فضل الله، المشى، الميراث، الديون، العقود، الأنفال، الفقراء، الأغنياء، البيع، الشراء، المعادن، الزروع المختلفة، المياه، البحار، الصناعات... إلخ.

ولا يقف اهتمام القرآن الكريم بهذا الجانب من السلوك والنشاط الإنسانى إلى هذا الحد بل يتعداه إلى تناول جزئيات وهياكل النشاط الاقتصادى.

ومع هذا الاحتفال القرآنى الكبير بالجانب الاقتصادى فإنه لا يستطيع أحد من الاقتصاديين القول إن القرآن الكريم هو كتاب في الاقتصاد على غرار الكتب الاقتصادية، وهنا تتجلى عظمة القرآن. إنه يحيط بالمجال الاقتصادى على مستوى الأسس والقواعد والتوجيهات دون أن يكون دراسة اقتصادية.

ولا تقف العناية القرآنية بالمجال الاقتصادى عند حد الاهتمام الكمى بل تتعداه إلى الاهتمام الكبير من حيث الكيف، فالقرآن الكريم يعطى للسلوك الاقتصادى قيمة عالية، ويوضح بجلاء مالهذا السلوك من خطر إن سلباً وإن إيجاباً، وهذه بعض النماذج الدالة على ذلك.

١) السلوك الاقتصادى الرشيد مقوم أساس من مقومات سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة.

تدبر قوله تعالى: ﴿الم۝ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ۝ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[1] وقوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ

---

(١) سورة البقرة: الآيات ١، ٢، ٣، ٤.

آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المالَ على حبه ذَوي القُربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاةَ وآتى الزكاةَ والموفُونَ بعهدهم إذَا عاهدوا والصابرين في البأساءِ والضراءِ وحين البأس أولئـك الـذين صـدقُوا وأولئـك هـم المتقُونَ [1]. وقوله تعالى وعباد الرحمن الذين يمشونَ علـى الأرض هونـا وإذَا خـاطبهم الجاهلُونَ قَالُوا سلاما۞ والذين يبيتونَ لربهم سجدا وقياما۞ والذين يقُولُونَ ربنا اصـرف عنـا عذَاب جهنم إن عذَابها كانَ غَراما(٦٥)إنها ساءَت مستقَرا ومقَاما۞ والـذين إذَا أنفقُـوا لـم يسرفُوا ولَم يقْتروا وكانَ بين ذَلك قَواما۞ والذين لا يدعونَ مع الله إلَها آخر ولا يقْتلُونَ النفْس التي حرم الله إلا بالْحق ولا يزنونَ ومن يفْعلْ ذَلك يلْق أثَاما [2]. وقوله تعالى المـتقين فـي جنات وعيون۞ آخذين ما آتاهم ربهم إنهم كانوا قَبلَ ذَلك محسِنين۞ كانوا قَليلا من الليل مـا يهجعونَ۞ وبالأسحار هم يستغفرونَ۞ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم [3].

ولو رجعنا ببصرنا مرات ومرات فلن نجد القرآن الكريم وهو يعدد صفات المتقين يهمل الصفة الاقتصادية.

٢) وعلى نفس الشاكلة نجد القرآن الكريم وهو يعدد الموبقـات المهلكـات لا يتجاهـل السلوك الاقتصادى السئ. تدبر قوله تعالى ما سلَكَكُم في سـقَر۞ قَـالُوا لَـم نَـك مـن المصلين۞ولَم نك نطْعم المسكين۞وكُنا نخوض مع الْخائضين۞وكُنا نكَذب بيوم الـدين [4] وقوله تعالى أرأيت الذي يكَذب بالدين(١)فَذَلك الذي يدع اليتيم(٢)ولا يحض علـى طَعـام المسكين(٣)فَويلٌ للمصلين(٤)الذين هم عن صلاتهم ساهونَ(٥)الذين هم يراءُونَ(٦)ويمنعـونَ الماعونَ [5]. وقوله تعالى وإذَا تولى سعى في الأرض ليفْسِد فيها ويهلك الحرثَ والنسلَ والله لا يحب الفَساد [6]. ثم نجد القرآن الكريم يجمع في سورة قصيرة بين السلوك الاقتصادي الرشيد والسلوك الاقتصادي المنحرف موضحاً مدى أهمية وخطورة هذا السلوك في حياة الإنسان؛ إيجاباً وسلباً. في الدنيا والآخرة. قال تعالى: والليل إذَا يغشى (١) والنهار إذَا تجلى (٢) وما خلـق الذكر والأُنثَى (٣) إن سعيكُم لَشتى (٤) فَأما من أعطَى واتقَى (٥) وصـدق بالحـسنى (٦)

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.
(٢) سورة الفرقان: الآيات ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨.
(٣) سورة الذاريات: الآيات ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩.
(٤) سورة المدثر: الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦.
(٥) سورة الماعون: الآيات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦.
(٦) سورة البقرة: الآية ٢٠٥.

فَسنيسره للْيسرى (٧) وأما من بخلَ واستغنى (٨) وكَذب بِالْحسنى (٩) فَسنيسره للْعسرى (١٠) وما يغْنِي عنه مالُه إِذَا تردى (١١) إِن علَينا للْهدى (١٢) وإِن لَنا للْآخرةَ والْأُولَى (١٣) فَأَنذَرتكُم نارا تلَظَّى (١٤) لا يصلَاها إِلا الْأَشقَى (١٥) الذي كَذب وتولى (١٦) وسيجنبها الْأَتقَى (١٧) الذي يؤتي مالَه يتزكى (١٨) وما لأَحد عنده من نِعمة تجزى (١٩) إِلا ابتغاءَ وجه ربه الْأَعلَى (٢٠) ولَسوف يرضى [1].

٣) ينبئ النظر في القرآن الكريم عن أن كلاً من الثواب والعقاب الألهين للإنسان في الدنيا كثيراً ما تجسدا في الجانب الاقتصادى. تدبر قوله تعالى ولَو أَن أَهلَ الْقُرى آمنوا واتقَوا لَفَتحنا علَيهِم بركَات من السماءِ والْأَرضِ ولَكن كَذبوا فَأَخذْناهم بِما كَانوا يكْسِبونَ [2]. وقوله تعالى: فَقُلْت استغفروا ربكُم إِنه كَانَ غَفَّارا۞ يرسلْ السماءَ علَيكُم مدرارا۞ويمددكُم بِأَموالٍ وبنِين ويجعلْ لَكُم جنات ويجعلْ لَكُم أَنهارا [3]. وقوله تعالى: والْبلَد الطيب يخرج نباته بِإِذْن ربه والذي خبثَ لا يخرج إِلا نكدا [4]. وقوله تعالى: وضرب الله مثَلا قَريةً كَانت آمنةً مطْمئنةً يأْتيها رِزقُها رغَدا من كُل مكَان فَكَفَرت بِأَنعمِ الله فَأَذَاقَها الله لباس الْجوعِ والْخوف بِما كَانوا يصنعونَ [5]. وقوله تعالى: ولَقَد أَخذْنا آلَ فرعونَ بِالسنِين ونقْصٍ من الثمرات لَعلَّهم يذكَّرونَ [6]. وقوله تعالى: لَقَد كَانَ لسبإٍ في مسكَنِهِم آيةٌ جنتان عن يمينٍ وشمالٍ كُلُوا من رِزقِ ربكُم واشكُروا لَه بلْدةٌ طَيبةٌ ورب غَفُور۞ فَأَعرضوا فَأَرسلْنا علَيهِم سيلَ الْعرِمِ وبدلْناهم بِجنتيهِم جنتينِ ذَواتى أُكُلٍ خمط وأَثْلٍ وشيءٍ من سدر قَليلٍ [7].

٤) لقد صرحت آية كريمة بأن المال قوام الحياة، ومن ثم لابد من توفر السلوك الاقتصادى الرشيد حياله. قال تعالى: ولا تؤتوا السفَهاءَ أَموالَكُم التي جعلَ الله لَكُم قياما.. [8].

---

(١) سورة الليل.
(٢) سورة الأعراف: الآية ٩٦.
(٣) سورة نوح: الآيات ١٠،١١،١٢.
(٤) سورة الأعراف: الآية ٥٨.
(٥) سورة النحل: الآية ١١٢.
(٦) سورة الأعراف: الآية ١٣٠.
(٧) سورة سبأ: الآيات ١٥،١٦.
(٨) سورة النساء: الآية٥. ونشير هنا إلى أن مؤدى هذا القول أن هناك مفعولاً محذوفاً بجعلَ، والتقدير التى جعلها الله لكم قياماً. وهناك بعض التفاسير تشير إلى أن المعنى التى جعل الله لكم قياماً عليها. ونحن نرى أن التفسير الأولى أولى لأن أعمق في مضامين ودلالات الآية الكريمة.

وفي ختام هذه النظرة الاقتصادية يجدر التنبيه القوى إلى أن القرآن الكريم إذ يعطى للسلوك الاقتصادى هذه الأهمية فإن ذلك لايضفى أية قيمة على الأموال في حد ذا ا، بحيث تقدم لمالكها وضعاً متميزاً على من لا يمتلكها بغض النظر عن سلوكه حيالها. الأمر ليس على هذا النحو تماماً، والهدى القرآنى في ذلك واضح كل الوضوح.

إن معيار التقويم الإيجابى أو السلبى هو السلوك البشرى في ا ال الاقتصادى، أما المـال في حد ذاته فهو أداة إن أحسن استخدامها كان نعمة، ولعب دوراً إيجابياً في حياة الإنسان في الدنيا والآخرة، وإن أسيئ استخدامها كان وبالاً ونقمة على صاحبه في الدنيا والآخرة. قال تعالى: وما أموالُكُم ولا أولادكُم بِالتي تقَربكُم عندنا زلْفَى [1]. وقال تعالى: فَأَما الإِنسانُ إِذَا مـا ابـتلاه ربه فَأَكْرمه ونعمه فَيقُولُ ربي أَكْرمنِي۞ وأَما إِذَا ما ابتلاه فَقَدر علَيه رِزقَه فَيقُولُ ربي أَهانَنِ۞كَلا بل لا تكْرِمونَ الْيتيم۞ولا تحاضونَ علَى طَعامِ الْمسكينِ [2]. وقال تعـالى: إِنمـا أَمـوالُكُم وأَولادكُم فتنةٌ والله عنده أَجر عظيم [3]. وقال تعالى: رب إِنهم عصونِي واتبعوا من لَم يزِده مالُه وولَده إِلا خسارا [4].

وهكذا نجد الهدى القرآنى يضع العنصر الاقتصادى وضعه الصحيح في حياة الإنسان، فـلا هو بالمهمل ولا هو بالمهيمن المسيطر. ويوم تختل هذه المعادلة في عصر من العصور فـإن الحيـاة تصبح شقاء، إما بفقد المال، أو بسيطرته وألوهيته، ونحن في عصرنا هذا نعيش صوراً قاسية مـن هذا الشقاء بكلا جناحيه. في جانبيه، فهناك من شقى بفقدان المال وهناك مـن شـقى بوجـوده واستبعاده له.

---

(١) سورة سبأ: الآيات ٣٧.
(٢) سورة الفجر: الآيات ١٥،١٦،١٧،١٨.
(٣) سورة التغابن : الآية ١٥.
(٤) سورة نوح: الآية ٢١.

النظرة الثانية: الهُدىَ القرآنى في مجال الإنتاج

تتوزع هذه النظرة بين بعدين أساسيين وثيقى الارتباط؛ البعد الأول هو النظر في الهدى القرآنى في مجال الملكية، والبعد الثانى النظر في الهدى القرآنى في مجال عمليات الانتاج والكسب.

١ - الهدى القرآنى في مجال الملكية:

قضية الملكية من أمهات القضايا الاقتصادية على المستوى الفلسفى والمستوى التطبيقى، ومن المعروف أن الموقف حيالها يعد أحد المعالم البارزة في تمييز الأنظمة الاقتصادية.

ومن المعروف أيضاً أن الاقتصاد الرأسمالى اعتنق مبدأ الملكية الفردية وأن الاقتصاد الاشتراكى اعتنق مبدأ الملكية الجماعية. وأنهما معاً لم يلتفتا من قريب أو بعيد لملكية أخرى فوق ملكية الإنسان، فملكية الإنسان في صورتها الفردية وكذلك الجماعية ملكية أصيلة غير مسبوقة ولا تابعة لملكية أخرى.

ولسنا هنا في معرض تبيان المشكلات والآثار السلبية التى نجمت عن هذا الموقف. لكن مقصدنا هو التعرف على الهدى القرآنى في هذه القضية المحورية.

الناظر في آيات القرآن الكريم التى تناولت هذه المسألة يجدها تركز بشكل صريح ومكثف على أن ملكية الأموال - وغيرها - لله عز وجل، فالكون بكل مافيه ملك لله سبحانه ﴿لله ملك السماوات والأرض وما فيهن﴾ [1].

إذن هناك ملكية أصيلة وذاتية وشاملة ومطلقة لكل ما يندرج تحت كلمة مال هى لله وحده، والإيمان بذلك يعد ركنا ركينا من عقيدة المسلم، وهو في الوقت ذاته يمثل أهم أساس أو مقوم من أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامى. والأثر الاقتصادى لذلك بارز جلى وإن دق فهمه على البعض، إنه الانصياع العقلانى الواعى لكل ما يأمر به أو ينهى عنه الله عز وجل في مجال تملك الأموال واكتسابها وفي مجال إنفاقها والتصرف فيها. قال تعالى: ﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ [2]، وقال تعالى: ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾ [3].

ومعنى ذلك وجود ضوابط موضوعية من خارج الإنسان؛ فرداً كان أو جماعة تضبط علاقة الإنسان بالأموال.

---

(١) سورة المائدة: الآية ١٢٠.
(٢) سورة الحديد: الآية ٧.
(٣) سورة النور: الآية ٣٣.

ليس فقط للانصياع لتلك الضوابط بل لسهولة ويسر تقبلها والعمل بمقتضاها[1]، وينتج عن التسليم بذلك التسليم بأن الاقتصاد الإسلامى يمتلك أحد المقومات الأساسية للرشد والكفاءة[2]، بارتكازه على هذه النوعية من الملكية المفتقده تماماً في الأنظمة الوضعية. ومن جراء غيا ا ارتكبت الكبائر الاقتصادية في الماضي والحاضر. والقرآن الكريم يكشف لنا عن بعض تلك المآسي في سلوك أصحاب الأموال الذين لا يؤمنون ذا النوع من الملكية متمثلاً في سلوك مدين عندما قدم لهم نبيهم شعيب بعض التوجيهات الاقتصادية ويا قَومِ أوفُوا المكْيالَ والْميزانَ بِالْقسط ولَا تبخسوا الناس أشياءَهم ولَا تعثَوا في الْأرضِ مفْسِدين (٨٥) بقيةُ الله خير لَكُم إنْ كُنتم مؤمنِين وما أَنا علَيكُم بِحفيظ (٨٦) قَالُوا يا شعيب أَصلَاتك تأمرك أَنْ نترك ما يعبد آباؤنا أو أَنْ نفْعلَ في أَموالنا ما نشاءُ إِنك لَأنت الْحليم الرشيد [3] ومتمثلاً في سلوك قارون عندما وجهه قومه إلى السلوك الاقتصادى الرشيد فيما لديه من أموال. إذ رد عليهم بقوله: إن قَارونَ كَانَ من قَومِ موسى فَبغى علَيهم وآتيناه من الْكُنوزِ ما إِن مفَاتحه لَتنوءُ بِالْعصبة أُولي الْقُوة إِذْ قَالَ لَه قَومه لَا تفْرح إِن الله لَا يحب الْفَرحين (٧٦) وابتغِ فيما آتاك الله الدار الْآخرةَ ولَا تنس نصيبك من الدنيا وأَحسِن كَما أَحسن الله إِلَيك ولَا تبغِ الْفَساد في الْأرضِ إِن الله لَا يحب الْمفْسِدين (٧٧) قَالَ إِنما أُوتيته على علْمٍ عندي أَولَم يعلَم أَن الله قَد أَهلَك من قَبله من الْقُرون من هو أَشد منه قُوةً وأَكْثَر جمعا ولَا يسأَلُ عن ذُنوبِهم الْمجرمونَ [4].

والهداية القرآنية في هذا الشأن لا تقف عند إبراز السلوك المعوج المنحرف بل تقدم نموذجاً للسلوك الرشيد المدرك لمغزى ودلالات هذه الملكية متمثلاً في سلوك سليمان عليه السلام حيث دائماً ما كان يرجع الفضل في كل ما لديه لله عز وجل.

وبعد تقرير هذه القاعدة الكبرى وترسيخ هذا الأصل الأصيل في ا ال الاقتـصادى نجـد القرآن الكريم يصرح في أكثر من آية وبأكثر من صيغة وأسلوب بأن كل ما في الأرض وما على ظهرها خلقها الله تعالى للإنسان، بغض النظر عن عقيدته وعن زمانه ومكانه، ومعنى ذلك وجود ما يعرف بالإباحة العامة التى تجعل لكل إنسان حقاً في الانتفاع ذه الأموال، في ضوء القواعـد

(١) د. شوقى دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامى، مكتبة الخريجى، الرياض، ١٩٨٢م، ص٥١ ومـا بعدها.
(٢) انظر د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادى، ترجمة د. محمد زهير السمهورى، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، عمان: ١٩٩٦م، ص٢٥٣ وما بعدها.
(٣) سورة هود: الآيات ٨٥-٨٧.
(٤) سورة القصص: الآيات ٧٦-٧٨.

والضوابط الإلهية. تدبر قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا [(١)] وجوانب التدبر في هذه الآية الكريمة عديدة ومتنوعة، منها أنها جاءت في سياق خلق آدم أبى البشر عليه السلام وهبوطه إلى الأرض، ومنها النظر في ضمير المخاطب الجمع، وعلى من يعود، ثم ماذا تعنى اللام في قوله تعالى لكم وهل تفيد التملك أم التعليل؟ ثم لننظر في قوله تعالى جميعا وهل تتعلق بالمخاطبين أم تتعلق بما في الأرض. إن الآية الكريمة ترسخ مبدأ العلاقة بين ما يعرف بالموارد والإنسان من منظور الاقتصاد الإسلامى. إنها مخلوقة، خلقها الله عز وجل مستكملة كل مقومات الحكمة والتقدير، وهى مخلوقة للإنسان، ومعنى ذلك أهميتها القصوى للإنسان من جهة وقدرة الإنسان على الاستفادة منها من جهة أخرى، وتوفر صفة التسخير والانقياد فيها لقدرات وملكات وجهود الإنسان من جهة ثالثة.

ثم هى عامة النفع، لايستأثر بها قوم دون قوم، في ضوء ضوابط الانتفاع والاستحواذ التى حددتها الشريعة. كذلك فهى تضعنا وجها لوجه أمام قضية البيئة بكل جوانبها، وضرورة المحافظة عليها، فجميعها بغير استثناء ضرورى للإنسان، وإن لم يتعرف على ذلك الإنسان إلا حيناً بعد حين. كذلك يجب التدبر الجيد في قوله تعالى: والأرض وضعها للأنام [(٢)]. ففيها ولها العديد والعديد من الظلال الاقتصادية التي يجب الاستظلال بها، ومن ظلالها عدالة التوزيع على كل الأصعدة؛ دولياً وإقليمياً ومحلياً. ومنها كفاية الموارد الطبيعية لكافة المخلوقات على ظهر الأرض إذا ما نظرنا إليها على المستوى الكونى، ومنها غير ذلك.

إذن هناك حتى الآن الملكية الأصيلة المطلقة لله عز وجل وهناك الإباحة العامة لبنى البشر. ولايقف الهدى القرآنى عند هذا الحد، بل أفصح عن ملكية لبنى البشر، منها ماهو خاص ومنها ماهو عام. فالملكية الخاصة هى مبدأ يقره ويسلم به القرآن الكريم ويبنى عليه حق المالك في التصرف بصوره العديدة من جهة، ومسئوليته في أداء ماهنالك من التزامات على أمواله من جهة أخرى. فهناك البيع والشراء والزكاة والنفقات والمواريث إلخ. كما أن الملكية العامة هى الأخرى مبدأ مقرر في الإسلام، فهناك الأنفال وهناك الفيئ وهناك خمس الغنائم وهناك غيرها.

معنى هذا أن النظام الإسلامى حيال قضية الملكية يقوم على ملكيتين؛ ملكية أصيلة ومطلقة وهى خاصة بالله عز وجل وملكية تابعة ومقيدة وهى لبنى البشر، سواء تمثلت في ملكية خاصة أو

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٩.
(٢) سورة الرحمن: الآية ١٠.

ملكية عامة[1]. والتكييف القرآني لهذه الملكية البشرية أنها ملكية استخلافية تعطى صاحبها كل ألوان التصرفات، شريطة أن تكون متمشية مع الأحكام والضوابط الشرعية. ونحب أن نؤكد هنا أن وصف الاستخلاف لايعنى نقصاناً في نطاق التصرفات الممنوحة للمالك، كما لايعنى أن الإسلام ينحو بالملكية إلى الشكل الاجتماعى، أو يغلب عليها الطابع الاجتماعى، بحيث يجعلها وظيفة اجتماعية. فالملكية ملكية، خاصة كانت أو عامة، تعطى المالك كل الحقوق، لافرق بين خاص وعام، كما أنها تخضع المالك للضوابط المقررة، لافرق في ذلك بين خاص وعام، فكل منهما مسئول أمام المالك الحقيقى، ومطلوب منه الخضوع والانصياع لأوامره ونواهيه.

٢- الهدى القرآنى في مجال الإنتاج:

كمقدمة لمعرفة الهدى القرآنى في مجال كسب الأموال "إنتاجها" تجدر الإشارة إلى أن هذا الهدى جاء متفقاً ومتسقاً تمام الاتساق مع فطرة الإنسان حيال كسب الأموال وحيازة أكبر قدر منها، قال تعالى: ﴿وتحبونَ الْمالَ حبا جما﴾ [٢] ﴿وإنه لحب الْخير لَشديد﴾ [٣].

والمغزى الاقتصادى هنا هو توافر الحافز الفطرى القوى لدى الإنسان كى ينتج ويكتسب المزيد والمزيد من الأموال، وبالتالى فإن أقل القليل من الحافز الدينى هو كاف في هذا المقام. ومن هذا المنطلق فإنه من المتوقع بل الغالب وقوع السلوك الإنتاجى للإنسان في العديد من الانحرافات من جراء اندفاعه الشديد القوى في تملك الأموال، وهذا يستدعى تواجد حافز وضابط دينى قوى ومركز يعمل على منع هذه الانحرافات حتى يتفوق على تداعيات عامل الغريزة والفطرة.

الناظر في القرآن الكريم يجد هداه في ذلك متوائماً تماماً مع هذه المنطلقات والحقائق. فلم نره يركز القول ويكثفه في مجال الحث على التكسب والإنتاج بنفس الدرجة التى عالج بها انحرافات التكسب، إن القرآن الكريم ينهى مراراً وتكراراً وبصيغ شتى عن الظلم، وأكل أموال الناس بالباطل، والربا، والغش، والرشوة، والتطفيف، وبخس الناس أشياءهم، والإفساد في الأرض

---

(١) دكتور عبد السلام العبادى، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان: ١٩٧٤ صفحات متفرقة.

- دكتور محمد شوقى الفنجرى، المذهب الاقتصادى في الإسلام، مكتبات عكاظ، جدة، ١٩٨١م، ص١٢٧ وما بعدها.

- دكتور شوقى دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربى، القاهرة: ١٩٧٩م ص١٨٠ وما بعدها.

(٢) سورة الفجر: الآية ٢٠.

(٣) سورة العاديات: الآية ٨.

وتدمير الموارد، وغير ذلك من كل ما قد يدفع إليه حب المال الكثير. وليس معنى ذلك عدم اهتمام وعناية القرآن الكريم بالحث على التكسب والإنتاج، لكنها قضية المواءمة والموازنة ومراعاة مقتضى الحال. ومن يمعن النظر في القرآن الكريم يجده بجوار حثه المباشر على الإنتاج يستخدم الحث غير المباشر، وهو أبلغ وأقوى، وذلك من خلال حثه المتكرر المتزايد على الإنفاق بصورة غير معهوده في الأوامر والوصايا القرآنية الأخرى، ومعروف أنه لا أنفاق دون كسب وإنتاج، ومعنى ذلك أن كل أمر أو حث أو ترغيب في الإنفاق ينصرف بالضرورة إلى الإنتاج، لكنه الأسلوب القرآنى البالغ الإعجاز، كأنه يقول للإنسان اكسب وأنتج لتنفق لتنال الخير الكثير. وقد صرحت آية كريمة بهذا الارتباط إذ تقول: ﴿ياأيها الذين آمنوا أنفقُوا من طَيبات ما كَسبتم ومما أخرجنا لكُم من الأرض..﴾ (1) وكذلك الآية الكريمة ﴿كُلُوا من ثَمره إذَا أثْمر وآتوا حقه يوم حصاده..﴾ (2) ومع كل ذلك لم نر الهدى القرآنى يغفل الحث المباشر الصريح على الإنتاج، ومن ذلك قوله تعالى ﴿هو الذي جعلَ لكُم الأرض ذَلُولا فَامشوا في مناكبِها وكُلُوا من رزقه وإِلَيه النشور﴾ (3)، ﴿فَإِذَا قُضيت الصلاةُ فَانتشروا في الأَرض وابتغوا من فَضل الله...﴾ (4)، ﴿هو أنشأَكُم من الأَرض واستعمركُم فيها...﴾ (5)، ﴿وأَعدوا لَهم ما استطَعتم من قُوة ومن رباط الْخيل...﴾ (6). ومن ذلك أيضا العرض القرآنى المفصل المثير لقطاعات الإنتاج المختلفة وللموارد الطبيعية المتنوعة المتعددة مع تبيان ما فيها من منافع للإنسان، ثم الإشارة والتلميح إلى كيفية التعامل معها والاستفادة منها. ومن المسلم به أن ذلك لا يكون إلا من خلال النشاط الإنتاجى.

لعل ذلك ينقلنا إلى جانب مهم في العملية الإنتاجية نحب أن نعرف الهدى القرآنى حياله وهو ما يتعلق بدوافع وغايات السلوك الإنتاجى. إن الناظر الاقتصادى في القرآن الكريم يجد هداه في ذلك تأمين القدر الكافى والحسن من الاستهلاك المفيد، كما وكيفياً، حيث لاغنى للإنسان عن هذا الاستهلاك كى يحيا ويمارس نشاطه، والسبيل إلى ذلك هو الإنتاج. وكذلك يستهدف توفير مقومات ومتطلبات الإنفاق الخيرى "الغيرى" على كل ما فيه مصلحة للناس. ﴿كُلُوا من ثَمره إذَا أثْمر وآتوا حقه يوم حصاده..﴾.

---

(1) سورة البقرة : ٢٦٧.
(2) سورة الأنعام: الآية ١٤١.
(3) سورة الملك: الآية ١٥.
(4) سورة الجمعة: الآية ١٠.
(5) سورة هود: الآية ٦١.
(6) سورة الأنفال: الآية ٦٠

وفوق هذا وذاك تقديم ما يستطاع من حمد وشكر لله تعالى[1]. ياأيها الذين آمنوا كُلُوا من طيبات ما رزقْناكُم واشكُروا لله إنْ كُنتم إياه تعبدونَ .

ولا يفوت الهدى القرآنى في هذا الشأن أن يحذر بقوة بالغة من انحرافات تعترى الغاية من الإنتاج مثل استهداف الكثرة والتكاثر والمباهاة والتفاخر والجرى اللاهث وراء ذلك كله. وقد قدم القرآن في ذلك سورة كاملة هى سورة التكاثر. بل إنه قد اعتبر عدم تواجد هدف صحيح للإنتاج يحيل العملية من عملية اقتصادية إلى عملية عبثية. ولنتدبر قوله تعالى أتبنونَ بِكُل ريعٍ آيةً تعبثُونَ [2] ولننظر فيما قاله المفسرون حيالها[3]. وفيما يقوله اليوم المنصفون من العلماء الغربيين[4]، حيال ما يجرى من تصرفات وعمليات في حياتنا الاقتصادية المعاصرة.

ومما يلفت نظر الناظر الاقتصادى في الهدى القرآنى في المجال الإنتاجى ما يتعلق بقطاعات النشاط الإنتاجى، فنجد القرآن الكريم حافلاً بالحديث عن القطاع الزراعى بكل فروعه، وكذلك بالحديث عن القطاع الصناعى والقطاع التجارى.

والمعنى الاقتصادى لذلك هو الأهمية الاقتصادية الكبيرة لكل قطاع، وضرورة العناية والرعاية والاهتمام بنموه وازدهاره، كذلك الإشارة المهمة إلى ضرورة وجود توازن اقتصادى متعدد المحاور والمرتكزات، وما يتطلبه ذلك من قيام تنمية اقتصادية متوازنة.

وفي هذا المجال يبرز تساؤل مفاده: هل هناك هدى قرآنى حيال ما يعرف بفنيات العملية الإنتاجية؟ في حدود نظرى لم أجد تناولاً قرآنياً مكثفا لهذه الزاوية. ويرجع ذلك - والله أعلم - إلى أن تلك الزاوية مجال خصب لعمل العقل البشرى من خلال خبرات الإنسان وتجاربه، وقد شاء القرآن الكريم أن يكل هذه المسألة إلى الإنسان يعمل فيها فكره ويستجمع خبرته وتجاربه عبر الأزمنة والأمكنة. والقرآن الكريم أعلى شأناً من أن يقول لنا عند إنتاج كذا من السلع عليكم بتوليف مقدار كذا من عنصر الإنتاج الفلانى وكذا من عنصر الإنتاج العلانى إلخ.

ومع ذلك فإننا نجد بعض الهدايات القرآنية البالغة القيمة في هذا الصدد، ومن ذلك التأكيد القرآنى الجازم على إحسان العمل وإصلاحه وتجويده، وعلى الرشد في استخدام الأموال.

---

(١) مما لايحتاج إلى بيان أن الاقتصاد الوضعى يعتنق فكرة أن الغاية العظمى والنهائية للنشاط الاقتصادى الإنتاجى هو الاستهلاك وهنا نجد نقطة تميز واختلاف بين الاقتصاديين.

(٢) سورة الشعراء: الآية ١٢٨.

(٣) الإمام البقاعى، نظم الدرر، دار المعارف العثمانية، الهند، ص١٤، جـ ١٤.

(٤) رينيه دوبو، إنسانية الإنسان - نقد علمى للحضارة المادية، ترجمة د. نبيل صبحى الطويل، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٤م، ص ٤٢ وما بعدها.

ودلالات ذلك في موضوعنا من الظهور بمكان. بل إنه يقدم ماهو أكثر صراحة من ذلك، عنـدما يقول الله تعالى مخاطباً أحد رسله أنْ اعملْ سابِغات وقَدر في السرد واعملُوا صالحا إني بِمـا تعملُونَ بصير [(١)] – والمعنى لنكن الدروع سابقة دقيقة الحلقات. حتى تؤدى وظيفتها بكفاءة[(٢)]. وكذلك ما قدمه لنا من عرض رائع مثير حيال بناء سد يأجوج، وما ارتكز عليه من مواصـفات فنية بالغة الدقة.

كذلك يرد هذا التساؤل: ماذا عن الهدى القرآنى في مجال ما يعرف بعناصر الإنتاج؟ الناظر الاقتصادى في القرآن الكريم يجد هداه في هذا المجال رحباً فسيحاً، فمن المعـروف اقتـصادياً أن عناصر الإنتاج ترجع في النهاية ومهما تشعبت ومهما أتخذت من اسماء ومـصطلحات ترجـع في النهاية إلى إنسان ومال، وهنا نجد الآية الكريمة تضع بأيدينا على تلك الحقيقة الاقتصادية هـو الذي جعلَ لَكُم الأَرض ذَلُولا فَامشوا في مناكِبِها وكُلُوا من رزقه وإِلَيه النـشور [(٣)] نلاحـظ وجود الأرض، تعبيراً عن المال، ونلاحظ مشى الإنسان فيها، تعبيراً عن ممارسة الإنتاج. وبإمتزاج هذين العنصرين، المال والعمل توجد السلع والخدمات التى يستفيد بها الإنسان ويسد بها حاجاته المختلفة.

ولايقف الأمر عند هذا الحد فكل الآيات القرآنية المتعاملة مع مختلف أنواع الموارد هى ذات هدى ودلالة في مجال عناصر الإنتاج. وكل آية تناولت العمل والـسعى والمـشى والـضرب في الأرض والابتغاء من فضل الله والتعمير هى كذلك آيات ذات هداية في هذا الـشأن. ولايقـف الأمر بالقرآن الكريم عند هذا الحد بل يقدم هداه حيال مقومات كفاءة كل عنصر، فهناك أكثـر من آية تتحدث عن أهمية توفر صفتى القوة والأمانة في العامل، وهما جناحا الكفايـة الإنتاجيـة يا أَبت استأْجِره إِن خير من استأْجرت الْقَوِي الأَمين [(٤)]، أَنا آتيك بِه قَبلَ أَنْ تقُوم من مقَامك وإِني علَيه لَقَوِي أَمين [(٥)] قَالَ اجعلْنِي علَى خزائِنِ الأَرضِ إِني حفيظٌ عليم [(٦)].

ثم إن الناظر الاقتصادى يلمح الأهمية القصوى لضرورة توافر عناصر ومستلزمات الإنتاج واستخدامها الاستخدام الجيد الرشيد في ملحمة بناء سد يأجوج. قَالُوا ياذَا الْقَرنينِ إِن يأْجوج

---

(١) سورة سبأ: الآية ١١.
(٢) انظر الرازى، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣ ج٢٥ ص٢٤٦.
(٣) سورة الملك: الآية ١٥
(٤) سورة القصص: الآية ٢٦.
(٥) سورة النمل: الآية ٣٩.
(٦) سورة يوسف: الآية ٥٥.

ومأجوج مفسدونَ في الأرض فهلْ نجعلُ لك خرجا على أنْ تجعلَ بيننا وبينهم سدا﴿ قَالَ مَا مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعلْ بينكم وبينهم ردما﴿ آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قالَ انفخوا حتى إذا جعله نارا قالَ آتوني أفرغْ عليه قطرا﴿ فما اسطاعوا أنْ يظهروه وما استطاعوا له نقبا [1] تدبر كيف تعانقت عناصر الإنتاج المختلفة وكيف احتلت مواقعها النسبية الصحيحة في العملية الإنتاجية، مكونة بذلك مدخلات على درجة عالية من الجودة والتأليف الفعال، منتجة مخرجات على أحسن ما تكون، متمثلة في سد أثبتت التجارب الممتدة المستقبلية سلامته الفائقة، ومن ثم تحقيقه للمقصود منه على أحسن وجه. أليس ذلك هدى قرآنياً مقصوداً ومراداً كي يستفيد الإنسان ويهتدى.

إن هؤلاء القوم حكى عنهم القرآن أنهم لا يكادونَ يفقهونَ قولا وحكى عنهم أنهم كانوا يمتلكون الأموال، وقد عرضوها على ذى القرنين، وكذلك حكى القرآن أن ذا القرنين رد عليهم بأن ما معه خير من الذى عرضوه عليه، وهو الأموال. إن ذلك كله يدل على أن الذى فقده هؤلاء القوم هو الذى امتلكه ذو القرنين. وهو العقل والفكر والمعرفة، وقد مثلت هذه المعرفة المتغيرات الحاكمة في هذه العملية الإنتاجية العملاقة. هل في ذلك عبرة لنا!!.

وفي القصة القرآنية هذه المزيد من العبر والدروس، ففيها أهمية المشاركة الشعبية في نجاح المشروعات. وفيها أهمية التدريب العملى. وفيها أهمية الحدود والحواجز وضرورة قيام الأمة والدولة بحماية ممتلكاتها ومقدساتها، حتى في عصر العولمة. وعلى الدول أن تستفيد من الحدود والحواجز المادية قدر جهدها، وعليها في الوقت ذاته أن تحصن ممتلكاتها بالحصون والحدود المعنوية المتمثلة في تجويد منتجاتها وتدريب عمالها ورفع مستواهم. وفيها غير ذلك كثير.

وقبل أن نسعد بنظرة اقتصادية أخرى في القرآن الكريم نود أن ننعم النظر مرة أخرى في هذه الآية الكريمة هو الذي جعلَ لكُم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور [2].

إن هذه الآية على وجازة ألفاظها فإنها تقدم هدى كاملاً شاملاً محيطاً بالنشاط الاقتصادى من أقصاه لأقصاه بما يسبقه من قيم وأطر أخلاقية محكومة بعقيدة إلهية. فالآية الكريمة تفيد - ضمن ما تفيد - ضرورة توفر عنصرى الإنتاج الأساسيين وهما المال والعمل. وتفيد أن الموارد التى لا يستطيع الإنسان خلقها قد خلقها له الله تعالى، وبث فيها كل خواص الإفادة والنفع

---

(١) سورة الكهف: الآيات، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧.
(٢) سورة الملك : الآية ١٥.

للإنسان، وجعلها بحيث يستطيع الإنسان الاستفادة ا فهى مذللة له، والآية تفيد أنه بدون تواجد العنصرين معاً لن يكون هناك استهلاك، لأن الأرض موارد وليست سلعاً وخدمات جاهزة، ومن ثم تتطلب عملاً بشرياً. وتفيد الآية من خلال مخاطبة الله تعالى لبنى آدم على الإطلاق بغض النظر عن أى اعتبار آخر فيهم غير كو م بشراً تفيد أن الموارد الكونية للجميع، ومن حـق الجميـع الاستفادة منها، والجميع مطالب بالعمل ومزاولة النشاط الاقتصادى ومن حقـه بالتـالى إتاحـة الفرصة له. معنى هذا ضرورة الإنتاج الكفء والتوزيع العادل. والآية تفيد أن الله سبحانه هـو الذى خلق الموارد وهو الذى أمر بالنشاط الاقتصادى وبالاستهلاك، وأن المرجع إليه للحـساب والجزاء على مدى الالتزام بذلك. وهذا كله يقدم القيم الحاكمة لموضوع النـشاط الاقتـصادى بداية و اية.

النظرة الثالثة: الهُدى القرآنى في مجال الإنفاق

مفتاح المسألة الإنفاقية ذو شعبتين؛ الأولى أن الإنسان بطبيعته مجبول على التمسك بالأموال والضن بإنفاقها، والثانية أن عملية الإنفاق في حد ذا ا وبغض النظر عن مجالا ا ذات أهمية بالغة في الحياة الإنسانية عامة والاقتصادية منها خاصة.

والتعامل الفعال مع قضية الإنفاق هو الذى يأخذ في حسبانه هذه الحقيقة. والهدى القرآنى في هذا ا ال أقر ذلك وسلك مايتلاءم معه، يقول تعالى: {قُلْ لَو أنتم تملكُونَ خزائن رحمة ربي إذًا لأمسكْتم خشيةَ الإنفَاقِ وكَانَ الإنسانُ قَتورا}[1]. ويترتب على ذلك مقولة مفادها إن الإنسان حتى يقدم على اتخاذ قرار الإنفاق الغيرى "على الغير" يحتاج إلى عوامل خارجية قوية بما فيه الكفاية لتتغلب على المفعول القوى لعوامل الإمساك المغروزة فيه، ومن الواضح أن هذه العوامل لاتخرج عن إكراه أو تحفيز، والإكراه في ا ال الاقتصادى أيا كان موطنه لايلجأ إليه الإسلام إلا نادراً وبعد أن يستنفذ عامل التحفيز مفعوله. وقد ثبت عملياً أن استخدام هذا العامل (الإكراه) ليس فعالاً في معظم الحالات.

وتركيز الإسلام في موضوع الإنفاق انصب على الحوافز، وخير شاهد على ذلك من الناحية النظرية هو الهدى القرآنى، فبقدر ماشدد على الحوافز في عملية الإنفاق بقدر ما ابتعد عن عامل الإكراه، عشرات ألايات تحرض وتحث وترغب في الإنفاق، ولم نجد آية واحدة صريحة في فرض الضريبة مثلاً. ومن الناحية العملية جاء هدى الرسول ﷺ فكثيراً مادعا ورغب في الإنفاق لكنه لم يكره الناس إجباراً على ذلك. ومجالات الإنفاق حسبما هو معروف وطبقاً لما بينه القرآن الكريم ثلاثة[2]؛ الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى والإنفاق الاجتماعى "الغيرى". ونظراً لأن الانفاق الاستثمارى يدخل في نطاق الإنتاج وقد سبق الحديث عنه فلا نجد داعياً لتكرار القول فيه، يبقى الإنفاق الاستهلاكى والأنفاق الغيرى، وفيما يلى نعرض لمرئياتنا حول الهدى القرآنى في مجالهما.

أ- الاستهلاك: نغض النظر قليلاً عن الملاحظة المتعلقة بعدم ورود مصطلح الاستهلاك في القرآن الكريم حيث سنتناول ذلك في فقرة مقبلة.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

(٢) جرى العرف الاقتصادى على تقسيم الإنفاق إلى القسمين الأولين فقط، إما عدم أهتمام بالقسم الثالث أو في أفضل الحالات مدمجاً له فيهما، لكن الهدى الإسلامى غير ذلك إنه يعلنها صريحة فالإنفاق الغيرى يقف نداً لند مع الاستهلاك والاستثمار ولا يتوارى خلفهما.

القرآن الكريم يبدى اهتماماً كبيراً بقضية الاستهلاك على مستوى الكم وعلى مستوى الكيف. ولم يكن مبعث عنايته هذه كون الاستهلاك هو الغاية النهائية للنشاط الاقتصادى عامة والنشاط الانتاجى منه خاصة، كما هو مسلم به لدى الاقتصاد الوضعى، وإنما مبعثه أن الاستهلاك أمر ضرورى لحياة الإنسان ولممارسته لوظائفه، ومالم يكن في وضعه الصحيح فلن تستقيم حياة الإنسان ناهيك عن ازدهارها[١] وإذا لم تستقم حياة الإنسان في الدنيا فكيف تستقيم حياته في الآخرة، إذن الاستهلاك هو وسيلة ضرورية. والهدى القرآنى في هذا ا ال ارتكز على مقولتين؛ إن الاستهلاك من حيث الحجم لو قل كثيراً أو زاد كثيراً لكان ضاراً بالإنسان غير محقق لوظيفته البنائية كذلك فهو من حيث النوع يستلزم أن يكون طيباً غير خبيث حتى لايضر بالإنسان ويفقد وظيفته.

ويلاحظ أن المقولة الأولى ركزت عليها آيات كريمات عديدة منها {يابنِي آدم خذُوا زِينتكُم عند كُل مسجِد وكُلُوا واشربوا ولا تسرفُوا إنه لا يحب الْمسرفين}[٢]، {ولا تجعلْ يدك مغلُولَةً إلَى عنقك ولا تبسطْها كُل الْبسط فَتقْعد ملُوما محسورا}[٣]، ومن الحقائق التى لايجد الاقتصاد الوضعى بدأً من الاذعان ا أن التقليل الكبير المغالى فيه للإستهلاك ضار اقتصادياً وكذلك الإفراط في الاستهلاك، لكنه مع ذلك أوجد مايعرف با تمع الاستهلاكى الذى يصبح فيه الاستهلاك قيمة اجتماعية يحرص كل الناس على التحلى ا[٤]. وقد اسهم ذلك ضمن ما أسهم في سوء تخصيص الموارد، واضطرار الاقتصاد إلى خلق الحاجات والرغبات الاستهلاكية خلقاً بكل الوسائل[٥]. إذن قدم لنا القرآن الكريم ما يمكن أن نسميه بالضابط الكمى للاستهلاك. والاخلال ذا الضابط والخروج على مقتضاه كلف ويكلف ا تمعات الكثير والكثير.

---

(١) د. يوسف إبراهيم، السنن الإلهية في الميدان الاقتصادى، القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٧م، ص ٦١.
(٢) سورة الأعراف: الآية ٣١
(٣) سورة الإسراء: الآية ٢٩.
(٤) د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، ص١٥١ وما بعدها، مطبوعات القاهرة.
- د. شوقى دنيا، الاقتصاد الإسلامى هو البديل الصالح، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامى، مكة المكرمة: العدد ١٠٦ ص٦٥.
(٥) لعرض مفصل في ذلك راجع د. محمد شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٦٧ ومـا بعدها.

أما المقولة الثانية المتعلقة بالكيف والمتجسدة في كون الاستهلاك طيباً فلها بعدان؛ بعد أفقى وبعد رأسى، الأول يتمثل في ضرورة ألا تكون السلعة أو الخدمة ضارة بأى مقوم من مقومـات الإنسان؛ نفسه وعقله ودينه وعرضه وماله.

وهنا نجد ساحة المحرمات الإسلامية في مجال الاستهلاك. والثانى يتمثل في الترغيب والتحبيب في كون السلعة أو الخدمة مع اباحتها ذات مستوى ونوعية جيدة من جهـة وألا تقـف عنـد الضروريات بل تتجاوزها إلى الحاجيات "السلع العادية" والكماليات وأن تراعى في كل مستويا ا الجودة والاتقان والنوعية[1]. من جهة أخرى. وهناك العديد والعديد من الآيات القرآنيـة ذات الهداية البينة في هذا الصدد، منها يأأيها الذين آمنوا كُلُوا من طَيبات ما رزقْناكُم.. [2] ويحل لَهم الطيبات ويحرم علَيهم الْخبائثَ... [3]، قُلْ من حرم زِينةَ الله التي أَخرج لعباده والطيبات من الرزقِ قُلْ هي للذين آمنوا في الْحياة الدنيا خالصةً يوم الْقيامة... [4] يابنِي آدم قَد أَنزلْنـا علَيكُم لباسا يواري سوآتكُم وريشا... [5]، والْخيلَ والْبِغالَ والْحمير لتركَبوها وزِينةً... [6]. فَأَنبتنا بِه حدائق ذَات بهجة... [7]، وهو الذي سخر الْبحر لتـأْكُلُوا منـه لَحمـا طَرِيـا وتستخرِجوا منه حلْيةً تلْبسونها... [8].

والمغزى الاقتصادى لذلك كله هو حرص الإسلام على التحـسين المـستمر في الرفاهيـة الاقتصادية للإنسان.

ويترتب على ذلك أهمية وضرورة العناية بعملية التنمية والنشاط الانتاجى وحسن تخصيص الموارد، فلا تدمر فيما لافائدة فيه.

---

(١) أشار القرآن الكريم في أكثر من آية إلى الطيبات وقد اتجه العلماء في تفسيرها اتجاهين؛ الأول يذهب ا إلى أ ا المباحات أو الحلال. والثاني يذهب ا إلى ما هو أبعد من ذلك فهـى المـستلذات مـن المباحـات والحلال. ومعنى القول الثانى النظر إلى جودة السلعة أو الخدمة فقد تكون السلعتان مباحتين، لكن أحداهما جيدة والثانية رديئة. الأولى هى طيبة والثانية هى خبيثة بالتعبير القرآنى. قال تعالى ولا تيمموا الْخبِيثَ منه تنفقُونَ الآية.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧٢.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٣٢.

(٥) سورة الأعراف: الآية ٢٦.

(٦) سورة النحل: الآية ٨.

(٧) سورة النمل: الآية ٦٠.

(٨) سورة النحل: الآية ١٤.

وهكذا يضع الإسلام الاستهلاك موقعه الصحيح الذى يحفظ عليه وظيفته البنائية الأساسية من جهة ويهيئ للإنتاج الأوضاع المثلى من جهة أخرى.

ولشدة وثوق الصلة بين الاستهلاك والترف نجد من المناسب هنا الإشارة إلى الهدى القرآنى حيال قضية الترف. لعل مفهوم الترف من المفاهيم التى من السهولة بمكان إدراك مظاهرهـا وإن كان من الصعوبة بمكان إدراك المضمون الدقيق لها، حيث كثيراً ما يختلط بمفاهيم الغنى والرفاهية مع أنه غيرهما. ومع ذلك كله فالصلات قوية والخيوط متينه وإن دقت ورفعت.

إن الترف يمكن القول عنه - بعبارة غير دقيقة تماماً هو اتخاذ الاستهلاك غاية عظمى، ليس وراءها شيء، أو هو الاستهلاك لا لإشباع حاجة وإنما هو استهلاك للاستهلاك في حد ذاته، بحيث لم يعد الاستهلاك وسيلة وإنما صار غاية يجرى الإنسان وراء المزيد منها. وقـديماً عرفتـه كتـب التراث الإسلامى بأنه "بطر النعمة" ولا أمتلك عبارة تزيد توضيح هذه العبارة.

ومهما يكن من أمر فإنه إذا ما فشى وساد وأصبح ظاهرة ولد تأثيراً تدميرياً متعدد الجوانب على المجتمع روحياً وسياسياً وأمنياً وأخلاقياً واجتماعياً[1]. ولذلك فشيوعه في مجتمع مـا مؤشـر قوى لتدمير هذا المجتمع. هذا هو القانون القرآنى في هذا المجال، وقد أقره العقل وصدقه الواقع.

قال تعالى: وإذَا أردنا أنْ نهلك قَريةً أمرنا مترفيها فَفَسقُوا فيها فَحق علَيها الْقَولُ فَدمرناها تدميرا [2]، وما أرسلْنا في قَرية من نذير إلا قَالَ مترفُوها إنا بِما أُرسلْتم بِه كَافرونَ [3]، وكَم أَهلَكْنا من قَرية بطرت معيشتها فَتلْك مساكنهم لَم تسكَن من بعدهم إلا قَليلا وكُنا نحن الْوارثين [4] إنهم كَانوا قَبلَ ذَلك مترفين [5].

ب- الإنفاق الغيرى: المقصود به ما ينفقه الإنسان على غيره، أيا كان هذا الغير، فـرداً أو جماعة، وأيا كان مجال وشكل الإنفاق. هذا اللون من الإنفاق تتبدى فيه أقوى ما تبتدى الحقيقـة المتعلقة بالإنفاق من كونه على غير مقتضى فطرة الإنسان، ومن كونه في الوقت ذاته على أعلـى درجة من الأهمية، ويستتبع ذلك حقيقة كونه في حاجة ماسة إلى حوافز بالغة القـوة، وفي ضـوء ذلك علنا نتفهم سر التركيز القوى للقرآن الكريم على هذا النوع من الإنفاق، والذى أحاط بـه

---

(١) انظر في ذلك ابن خلدون، المقدمة المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة: ص١٢٣ وما بعدها.
(٢) سورة الإسراء الآية ١٦. ونحب أن نشير إلى ما هنالك من قراءة أخرى صحيحة تقـول: أمرنـا. ولعـل دلالتها أوضح من القراءة الشائعة.
(٣) سورة سبأ الآية ٣٤.
(٤) سورة القصص، الآية ٥٨.
(٥) سورة الواقعة، الآية ٤٥.

من كل جوانبه وزواياه؛ أهميته ومجالاته ومقداره وغايته والمصلحة العائدة على المنفق من ورائـه وأخلاقياته وغير ذلك. وقد استخدم القرآن في ذلك مختلف الأساليب الإنشائية والخبرية.

إن التأكيد القرآنى على هذا اللون من الإنفاق هو من زواية أخرى إقرار قوى منه بالملكيـة الخاصة من جهة، وتشديد واضح على ما عليها من حقوق عامة من جهة أخـرى. إن القـرآن الكريم يعلق تحقق صفة التقوى (من أعلى درجات الإسلام) على وجود الإنفاق الغيرى، وكذلك يعلق صفة البر عليه.

ويحذر من أن الإهمال فيه مؤد إلى الهلكة والدمار وأنفقُوا في سبِيلِ الله ولا تلْقُوا بِأيديكُم إلى التهلُكَة [(1)]. ومجالاته متنوعة منها ما يرجع إلى بعض الفئات مثل الفقراء واليتامى وغيرهـم، ومنها ما يرجع إلى جهات عامة كالدعوة والجهاد والتعليم والعلاج وغير ذلك من المرافق العامة، ويحدد القرآن الكريم وعاء هذا الإنفاق الغيرى إنه "العفو " أى ما يفيض عن الحاجـة في ضـوء التقدير الموضوعى الرشيد ويسألُونك ماذَا ينفقُونَ قُلْ الْعفْو... [(2)] والقرآن الكريم إذ يعنى بهذا اللون من الإنفاق فإنه يؤكد جازماً على ضرورة اتسامه واتصافه بالبعد الخلقى، فليس كل إنفاق اجتماعى مهما اشتدت الحاجة إليه مقبولاً إسلاميا، وإنما يقبل فقط إذا ما خلص لوجه الله تعـالى وابتعد عن كل أذى، وإن صغر، يلحق بالمنفق عليه. قال تعالى قَولٌ معروف ومغفرةٌ خير مـن صدقَة يتبعها أذًى والله غَنِي حليم۞ ياأيها الذين آمنوا لَا تبطلُوا صدقَاتكُم بِالْمن والْأذَى كَالذي ينفق مالَه رِئَاءَ الناس.. [(3)]. فالحرص على كرامة ومشاعر الفقير أهم من الحرص على الإنفـاق عليه عند التعارض.

والقرآن الكريم يصعد الحوافز هنا إلى الحد الذى يجعل الشخص، بدافع من مصلحته يقبـل راضياً بل مندفعاً على القيام بهذا الإنفاق. يقول تعالى: من ذَا الذي يقْرِض الله قَرضـا حـسنا فَيضاعفَه لَه أضعافًا كَثيرةً... [(4)]، مثَلُ الذين ينفقُونَ أموالَهم في سبِيلِ الله كَمثَلِ حبة أنبتـت سبع سنابِلَ في كُلِّ سنبلَة مائَةُ حبة والله يضاعف لمن يشاءُ والله واسع عليم۞ الذين ينفقُـونَ أموالَهم في سبِيلِ الله ثُم لا يتبِعونَ ما أنفَقُوا منا ولا أذًى لَهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم

(1) سورة البقرة: الآية ١٩٥.
(2) سورة البقرة: الآية ٢١٩.
(3) سورة البقرة: الآيات ٢٦٣، ٢٦٤.
(4) سورة البقرة: الآية ٢٤٥.

ولا هم يحزنونَ [(١)]، وما أنفَقْتم من شيءٍ فَهو يخلفُه وهو خير الرازقين [(٢)]. و ـذا نـدرك مدى أهمية الحوافز في الاقتصاد الإسلامي.

ومن التساؤلات التى ترد هنا : إلى أى مدى حققت هذه الحوافز مفعولها في سلوك الناس؟ والجواب عن ذلك كما أخبر القرآن نفسه وأثبتته وقائع التاريخ الموثقة لقد حققت هذه الحـوافز مفعولها القوى، بحيث يمكن القول إن المسلمين تجاوبوا بقوة معها على تفاوت بينهم في الدرجـة. هذا ومما يلفت النظر بقوة في مجال الإنفاق بوجه عام التأكيد القرآنى الجازم على قاعدة التـوازن الإنفاقى القائمة على عدم الاسراف وعدم التقتير في كل مجالات وأنواع الإنفاق، يستوى في ذلك الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى والإنفاق الغيرى، بحيث لايطغى مجال على مجـال، وفي داخل كل مجال لايطغى جانب على آخر، ومعنى ذلك شيوع وهيمنة قاعدة التوازن على المستوى الكلى وعلى المستوى الجزئى.

ولا يخفى على باحث اقتصادى ما لقاعدة التوازن هذه من أهمية بالغة في كفاءة وفاعلية النشاط الاقتصادى.

تدبر قوله تعالى: والذين إذَا أنفَقُوا لَم يسرفُوا ولَم يقْتروا وكَانَ بين ذَلك قَواما [(٣)] تجـد القرآن الكريم أطلق الإنفاق ولم يقيده بمجال معين، ومن ثم فهو شامل للمجالات الثلاثة. وتـدبر قوله تعالى: وكُلُوا واشربوا ولا تسرفُوا إنه لا يحب الْمسرفين [(٤)] تجد النهى الـصريح عـن الاختلال الانفاقى في ا ال الاستهلاكى. وتدبر قوله تعالى كُلُوا من ثَمره إذَا أثْمر وآتوا حقـه يوم حصاده ولا تسرفُوا إنه لا يحب الْمسرفين [(٥)] تجد النهى الصريح عن الاختلال الإنفاقى في الاستهلاك والإنفاق الغيرى. وتدبر قوله تعالى وآت ذَا الْقُربى حقه والْمسكين وابن السبِيلِ ولا تبذر تبذيرا [(٦)] تجد النهى الصريح عن الاختلال الانفاقى في ا ال الغـيرى "الاجتمـاعى". ولا يخفى على ناظر في القرآن الكريم المكانة التي يحتلها الإنفاق الغيرى في صورة من صـوره وهـى الزكاة، وأهمية هذه الصورة الإنفاقية ووضوح هذه الأهمية، لا تحتاج في بحث مختصر مثل هذا إلى

---

(١) سورة البقرة: الآيات ٢٦١، ٢٦٢.
(٢) سورة سبأ الآية ٣٩.
(٣) سورة الفرقان: الآية ٦٧
(٤) سورة الأعراف: الآية ٣١.
(٥) سورة الأنعام الآية ١٤١.
(٦) سورة الإسراء الآية ٢٦.

تناولها. ويكفى أن نعرف حجم تكرارها في القرآن، وكذلك السياق القرآني لتناولهـا، وكيـف كانت صنواً ملازماً للصلاة في الغالبية العظمى من الآيات إن لم تكن في جميعها.

والباحث الاقتصادى في ضوء هذا الهدى القرآنى المعجز مطالـب بالإبـداع في نظريـات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الاجتماعى.

النظرة الرابعة: الهُدَى القرآنى في مجال التوزيع

تعد هذه النظرة في بعض جوانبها امتداداً للنظرة السابقة، فلا يخفى على اقتصادى ما هنالك من ارتباط وثيق بين الإنفاق الغيرى والتوزيع، لكن التوزيع كما هو معروف لايقف عند حد الإنفاق الغيرى، فهناك التوزيع الوظيفى وهنالك التوزيع الشخصى، وحيث إن التوزيع الوظيفى ينصرف إلى دراسة أثمان خدمات عناصر الانتاج فمعنى ذلك أننا أمام أثمان وقيم وأسعار، وأننا داخل جنبات السوق، وأننا في نطاق ما يعرف بالتبادل في النظرية الاقتصادية، وحيث قد خصصنا نظرة مستقلة للهدى القرآنى في مجال التبادل فإننا نرجئ الحديث عن التوزيع الوظيفى إلى هنالك، ونركز النظر هنا على التوزيع الشخصى لأهميته الفائقة من جهة ولا رتباطه بالإنفاق الغيرى من جهة أخرى.

إن مركز نظرية التوزيع الشخصى في كل الأنظمة الاقتصادية هو العدالة، فكل نظام اقتصادى يدعى أنه ينشد العدالة ويعمل جاهداً على تحقيقها من خلال ما يحشده من آليات وإجراءات وسياسات.

وقد ارتضى الاقتصاد الإسلامى أن يكون مرتكز هذه العدالة هو التفاوت الموضوعى المنضبط في الدخول والثروات، وليس هو المساواة الحسابية، وليس هو أيضاً التفاوت غير الموضوعى[1] فالهدى القرآنى يؤكد على أن المساواة الحسابية بين الأفراد في الدخول والثروات هى مجرد خيال سقيم لا رصيد لها لامن حيث الواقع ولا من حيث التشريع، فالله سبحانه وتعالى قد فاوت بين الناس في الرزق ﴿والله فَضلَ بعضكُم علَى بعضٍ في الرزقِ﴾[2] ﴿أهم يقْسِمونَ رحمةَ ربك نحن قَسمنا بينهم معيشتهم في الْحياة الدنيا ورفَعنا بعضهم فَوق بعضٍ درجات ليتخذَ بعضهم بعضا سخريا...﴾[3]، ﴿لينفق ذُو سعة من سعته ومن قُدر علَيه رزقُه فَلْينفق مما آتاه الله...﴾[4] ﴿ومن كَانَ غَنِيا فَلْيستعفف ومن كَانَ فَقيرا فَلْيأْكُلْ بِالْمعروف..﴾[5] إذن من سنن الله تعالى فى خلقه التمايز والتفاوت في الأرزاق كلها المادية والمعنوية، فهو الضمان القوى لوجود

---

(١) د. شوقى دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٥٨ وما بعدها.
(٢) سورة النحل، الآية ٧١.
(٣) سورة الزخرف، الآية ٣٢.
(٤) سورة الطلاق، الآية ٧.
(٥) سورة النساء الآية ٦.

الترابط والتعاون، حيث الكل في حاجة إلى الكل، والكل مسخر للكل[1]. ويلاحظ أن قضية التسخير هنا لاتحمل أى دلالة للمهانة، ويكفى أن ندرك أن المسخر "أسم مفعول" هو صاحب الرزق الأوسع فالعالم مسخر للجاهل والقوى مسخر للضعيف إلخ.

وإذا كان الإسلام يسمح بالغنى بغير حدود عليا فإنه لايسمح للفقر بالتدنى بغير حدود سفلى، بمعنى إن الإسلام يسلم بالفقر النسبى كظاهرة تستقيم بها حياة الإنسان تماماً بتمام كما يسلم بالغنى النسبى، لكنه لايسلم بالفقر المطلق كظاهرة تعايش المجتمعات السوية وإن سلم بها كأمر عرضى يجب أن يزول حالما يحدث بقدر الإمكان.

إن هذا كما نعتقد هو الفهم الصحيح للهدى القرآنى في هذا المجال، ذلك الفهم الذى يميز بقوة بين التفاوت في التوزيع من حيث المبدأ وبين شيوع وتوطن ظاهرة ومشكلة الفقر بأبعادها المأساوية.

الأول معترف به حيث لايصلح واقع الناس بغيره، والثانى مرفوض حيث لايصلح واقع الناس بوجوده.

فالتساوى في الغنى مفسد والتساوى في الفقر مهلك. والتحدى الحقيقى أمام مختلف الأنظمة الاقتصادية يتمثل هنا في توفير التفاوت الموضوعى المنضبط، أو بعبارة أخرى في توفير العدالة من خلال هذا التفاوت.

والحرص القوى على أن لايتحول هذا التفاوت إلى تفشى وشيوع وتوطن الفقر بمعناه الحقيقى، وهو عدم تملك مقومات الحياة في مواجهة بل في وسط الوفرة والتخمة التى يعيشها بعض فئات المجتمع[2].

---

(١) وللتفاوت بعد آخر فهو حافز قوى للتقدم والتنمية، فالغنى يريد الاحتفاظ بغناه بل والمزيد منه، والأقل منه يريد اللحوق به وتحسين وضعه، والأقل يريد ذلك. وهكذا فالجميع - يرتقى ويتصاعد - وهذا الملفت الجيد نبه إليه قديماً الإمام الراغب في كتابه "الذريعة إلى مكارم الشريعة" وأشار إليه اليوم العديد من الاقتصاديين.

(٢) ومن المعروف أن الاقتصاد التقليدى "الوضعى" قد فشل في التغلب على هذا التحدى، فالفقر المدقع تعيشه الملايين في الولايات المتحدة بصورة مطردة بل ومتزايدة انظر جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة د. جمال الدين أحمد، الناشر سجل العرب، القاهرة: ١٩٨٣م ص٢٠ وما بعدها، د. محمد عمر شابرا، مرجع سابق ص١٧٣.
ومن المعروف أيضاً ان الاقتصاد الإسلامى قد نجح في هذا الاختبار في أكثر من عصر من عصوره عندما كانت للإسلام دولة أنظر: د/ شوقى دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٠٣ وما بعدها.

والآليات الإسلامية التى قدمها الإسلام في هذا الصدد متعددة وإن كانت ترجع في النهاية إلى مجموعتين، آلية تعمل وتتعامل مع الأفراد وأخرى تعمل وتتعامل مع الدولة، الأولى ترجع أساساً إلى عدم تملك واكتساب الأموال بغير حق، حيث في ذلك اهدار لمبدأ التفاوت الموضوعى المنضبط، وإلى الميراث، وإلى الصدقات والتبرعات وإلى الزكاة وإلى الكفارات، فكل تلك الأشياء إن هى إلا آليات لتفعيل عملية الانفاق الغيرى. ومعروف أن هناك العديد والعديد من الأوامر والتوجيهات والحث المتزايد المكثف على الإنفاق على الفئات المحتاجة من فقراء ومساكين وأبناء السبيل وغيرهم من منطلق عقيدة الملكية الاستخلافية وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه... [1]، وآتوهم من مال الله الذي آتاكم.. [2]، مستخدماً في ذلك إحدى غرائز الإنسان الكبرى وهى المصلحة الذاتية، ومن خلال الحوافز العديدة القوية التى بلغ تأثيرها لدى فئة مسلمة أن جعلها كما حكى القرآن ويؤثرونَ على أنفُسِهم ولو كانَ بِهم خصاصةٌ... [3] وهناك آيتان كريمتان تلفت أنظار وأذهان الأغنياء إلى الحقيقة المتمثلة في أن الأموال كلها خلقها الله تعالى لكل الناس، وأؤكد هنا على "كل" هو الذى خلق لكم ما في الأرض جميعاً... ، والله فَضلَ بعضكُم على بعضٍ في الرزقِ فَما الذين فُضلُوا بِرادي رِزقِهم على ما ملكَت أيمانهم فَهم فيه سواءٌ أفَبِنعمة الله يجحدونَ [4]، إذن قضية الإنفاق الغيرى بدرجات لزومه المختلفة هى آلية إسلامية صرفة للعمل على تحقيق العدالة أو الموضوعية والانضباط في التفاوت الاقتصادى على مستوى الأموال الخاصة. ولايقف القرآن الكريم عند ذلك بل يقدم آلية تعمل على مستوى المال العام الذى عليه أن يسهم بفعالية في تحقيق هذه الغاية، وذلك بمراعاة الفئات المحتاجة قليلة الدخول عند التوزيع والأنفاق العام، ولم يترك القرآن الكريم ذلك لهوى الحاكم ورغبته أو حتى اختياره بل إلزمه بذلك إلزاماً، موضحاً أن هناك محذوراً يجب ألا يقع فيه المجتمع وإلا تزعزع استقراره وتعرض وجوده للزوال، وهو أن تغلق دائرة تداول الأموال على الأغنياء فقط، وبالتالى

---

(١) سورة الحديد الآية ٧.
(٢) سورة النور: الآية ٣٣.
(٣) سورة الحشر الآية ٩.
(٤) سورة النحل الآية ٧١.

يبتعد الفقراء عن النشاط الاقتصادى[1]. قال تعالى: موضحاً حكمة التشريع الذى ينظم توزيـع بعض الأموال العامة مركزاً على حقوق الفقراء: ﴿كَي لا يكُونَ دولَةً بين الأَغْنِياءِ منكُم﴾[2].

والمتدبر للقرآن في هداه في هذا المجال يجده يجمع في آلياته بين الاختيار والالزام، وفي حال الاختيار يقدم الحوافز القوية التى تجعل الفرد الرشيد اقتصادياً يقدم على هذا السلوك بقوة واندفاع، وفي حال الالزام لايجرده من الحافز حتى لايتحول إلى مجرد إكراه، والاقتصاد الذى يعتمد بكثرة على مجرد الإكراه هو اقتصاد عاجز فاشل، وأحسن الاقتصاديات ما تضاءل فيه هذا العنصر؛ فنجد الزكاة هى من جانب التزام مالى يخضع للإكراه والإلزام عند اللزوم، ولكنها من جانب آخر الركن الثالث من أركان الإسلام، ومعنى ذلك توفر الحافز الذاتى لإيتائها. ولا يغيب عن المتدبر للقرآن الكريم في هذا المجال أيضاً ما يؤكد عليه القرآن الكريم من تحديد دقيق للفئات المطلوب التوزيع عليها، وللوعاء الذى يغترف منه لهذا التوزيع وهو العفو أو الفائض. قال تعالى: ﴿ويسأَلُونك ماذَا ينفقُونَ قُل الْعفْو﴾[3].

لقد حدثنا القرآن الكريم بأن وعاء الإنفاق الغيرى هو العفو، وأن مجاله هو الفقراء الـذين لايستطيعون السعى وممارسة النشاط الاقتصادى، ومعنى ذلك وجود حال اضطرارية تحول بينهم وبين العمل الذى يغنيهم عن التوزيع، وهم أيضاً الذين لايسألون الناس إلحافاً، فمطالبهم محدودة بالحد الأدنى للكفاية. ومعنى ذلك تضييق نطاق التوزيع على الغير أفقياً ورأسياً، بحيث يكون عند حدوده التى لا تضر بالحافز الاقتصادى، والرغبة في الإنتاج والمزيد منه، حيث إن ذلك في النهاية هو في غير صالح عملية التوزيع ذاتها. وبهذا الهدى القيم نجد أن اهتمام القرآن الكـريم الزائـد بالعدالة لم يكن على حساب النمو. وقد أشار إلى هذا الملفت المهم العديد من علماء المسلمين عند تناولهم للزكاة مثل الغزالى وابن القيم. وقد بلغ من اهتمام القرآن بقضية عدالة التوزيع أن سلب الإيمان عمن لا يكون سلوكه متوائماً وهذه القضية، وإن صلى، وقدم في ذلك سورة كاملة هـى سورة الماعون. وإدخال الصلاة في قلب قضية التكافل الاقتصادى في هذه الـسورة لـه مغـزاه

---

(1) جورج جيلدر، الأغنيار والفقراء، مرجع سابق، ص١٩.

(2) سورة الحشر الآية ٧. وهناك مجال للنظر الاقتصادى في اسم يكون في الآية الكريمة. وهل هو ضمير يعود إلى الفيئ أم يعود إلى المال بوجه عام. وغير خاف ما هنالك من فرق في الدرجة بين هـذا المعـنى وذاك. ونحن نرجح المعنى الثاني. والذي يجعل الحكمة عامة شاملة. بمعنى ضرورة ألا تنحاز الأموال في المجتمع إلى فئة معينة تتداول فيما بينها هي فئة الأغنياء محرومة منها فئة الفقراء.

(3) وقدم المفسرون العديد من التعاريف لمصطلح العفو. وقريب منه المصطلح الاقتصادي الفـائض. وقـد وضحه الحديث الشريف بمصطلح الفضل «من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر لـه..» الحديث.

العميق، فقد يحدث أن تؤدى الصلاة مع الإخلال بالتكافل وعدالة التوزيع، كما هو مشاهد في أيامنا هذه. والقرآن الكريم يحذرنا بأن ذلك سهو عن حكمة الصلاة ورسالتها، وويل لمن يرتكب ذلك. وتأمل هذا المشهد الرهيب، قال تعالى: ﴿ما سلككم في سقر ۝ قالوا لم نك من المصلين ۝ ولم نك نطعم المسكين﴾[1]. وهكذا نصل إلى أن اهتمام القرآن الكريم بعدالة التوزيع يتفوق في الدرجة على اهتمامه الكبير بقضية الإنتاج، عكس الاقتصاد الرأسمالي.

ولم يعد ينكر المحققون من الاقتصاديين أنه لا خير في الكثير من الإنتاج إذا لم يسفر الأمر في النهاية عن عدالة في التوزيع. بل إن الكثير من الإنتاج في ظل غيبة عدالة التوزيع والتوازن الاجتماعي لهو أسوأ بكثير من قلة الإنتاج مع فقدان العدالة.

---

(١) سورة المدثر : الآيات ٤٢ - ٤٤.

النظرة الخامسة: الهُدَى القرآنى في مجال التبادل

من نافلة القول التذكير بأن أهمية التبادل في الحياة الاقتصادية لا تقل بحال عن أهمية كل من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ففي المجتمع الاقتصادي الحديث بل والقديم غير الموغل في البدائية لا يتأتى قيام إنتاج أو استهلاك إلا بوجود التبادل، ناهيك عن ارتقائهما وإزدهارهما[1] ثم إن معظم القيمة المضافة تتولد من خلال عمليات التبادل، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: (تسعة أعشار الرزق في التجارة) والتجارة لون من ألوان التبادل الاقتصادى الذى هو مبادلة سلعة أو خدمة بنقد أو بسلعة وخدمة أخرى، بقصد المعاوضة. ولا يقف الأثر الاقتصادى الإيجابي للتبادل عند حد تأثيره في كل من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بل يتعداه إلى تحقيق نفع لكلٍ من المتبادلين بغض النظر عن أى اعتبار آخر، وتفصيل القول في هذه المسألة يبعد البحث عن مقصوده[2].

من أجل ذلك اهتم الإسلام بالغ الاهتمام بأن يكون هذا النشاط الاقتصادى في وضعه الأحسن الذى يحقق له أعلى مستوى ممكن من الكفاءة والفعالية. وقد أسس القرآن الكريم الأسس والقواعد الحاكمة في هذا الموضوع. وترجع هذه القواعد إلى معنى يلحظ في التبادل الاقتصادى، وهو أنه تنازل عن مال أو جهد (منفعة) بهدف الحصول على العوض. معنى ذلك أن قضية المعاوضة بارزة تماماً، ومعلوم أن الناس عادة ما تحرص في المجال الاقتصادى الحرص كله على الاستفادة من عملية التبادل. ذلك كله يوصلنا إلى مقولة أهمية وضرورة العدل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عملية التبادل تتضمن بالضرورة التنازل عن مال أو خدمة. وهذا يقتضى أن تتم هذه العملية في جو من الرضى الحقيقى، حيث إن الاجبار عليها يتنافى ومقصودها. وكل من العدل والرضى يتوقفان على وجود الصدق والشفافية والعلم الجيد بما لدى الطرفين وبما على كل طرف من التزامات. كذلك نجد في كثير من الحالات ما يقع التبادل آجلاً من قبل أى من الطرفين أو حتى كليهما، ومن ثم كان لابد من التأكيد الجازم على الوفاء بالعقود، ونظراً لما قد يتوقع في هذا المجال من منازعات وخصومات وتقاضى، وكل ذلك يقلل من فعالية التبادل من جهة ويزيد تكلفته وأعباءه من جهة أخرى. كان لابد من التوثيق الدقيق للحقوق والالتزامات الآجلة على

(١) ومما يجدر التنوية به أن الإمام الغزالى بين هذه المسألة بياناً شافياً، انظر إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت: ص ٢٢٧ - جـ ٣.

(٢) لمزيد معرفة راجع د. محمد أنس الزرقا، قواعد المبادلات في الفقه، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٩١م.

وجه الخصوص. القرآن الكريم قدم الأسس الشاملة لهذا المجال تاركاً التفاصيل للسنة الشريفة ثم من بعدها اجتهادات الفقهاء.

في مجال العدل نجد القرآن الكريم يقرر في وضوح قاطع رفض الحصول على أى جزء من أموال الغير بغير مقابل في المجال الاقتصادى، فذلك من باب أكل أموال الناس بالباطل. قال تعالى: ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل [(١)].

ياأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أنْ تكُونَ تجارةً عن تراضٍ منكُم ولا تقتلوا أنفسكُم إن الله كانَ بكُم رحيما۞ ومن يفْعلْ ذَلك عدوانا وظُلْما فَسوف نصليه نارا وكانَ ذَلك على الله يسِيرا [(٢)] وما أبلغ القرآن الكريم عندما يقرن القتل بالاعتداء على الأموال، والحياة المشاهدة تبرهن على أن معظم حالات الاقتتال وراءها مظالم مالية ووراءها دوافع مالية في نفس الوقت. ولا يقف الأمر بالقرآن الكريم عند حد هذه العموميات فنراه يدلف مباشرة في معمعة التبادل الاقتصادى محذراً وناهياً عن كل ظلم وأعتداء وإن قل وإن خفى يجعل التكافؤ مهتزاً والتقويم مختلاً. قال تعالى: أوفُوا الْكَيلَ ولا تكُونوا من الْمخسِرين۞ وزنوا بِالْقسطَاسِ الْمستقيم۞ولا تبخسوا الناس أشياءَهم ولا تعثَوا في الأرض مفْسِدين [(٣)]، وأقيموا الْوزنَ بِالْقسط ولا تخسِروا الْميزانَ [(٤)] بل لقد بلغ حرصه في ذلك مبلغاً لا يمكن لأى تشريع أو نظام الوصول إليه حيث يجرم ويحرم التطفيف ويجعله كبيرة من كبائر الذنوب، ويقدم سورة قرآنية كاملة بعنوانه، والتطفيف كما دل عليه مفهومه اللغوى انقاص الكيل أو الوزن إنقاصاً طفيفاً لا يرى[(٥)]. قال تعالى: ويلٌ للْمطَففين۞ الذين إذَا اكْتالُوا على الناس يستوفُونَ۞وإذَا كَالُوهم أو وزنوهم يخسِرونَ۞ألا يظُن أولَئك أنهم مبعوثُونَ۞ليومٍ عظيم۞يوم يقُوم الناس لرب الْعالَمين [(٦)]. يقول الإمام الرازى في تفسيره لهذه الآيات: (واعلم أن أمر المكيال والميزان عظيم. وذلك لأن عامة الخلق يحتاجون إلى المعاملات، وهى مبنية على أمر المكيال والميزان، فلهذا السبب عظم الله أمره)[(٧)]. كذلك نجد القرآن الكريم يكرر على مسامعنا أصول رسالة أحد انبياء الله وهو

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٨.
(٢) سورة النساء: الآيات ٢٩، ٣٠.
(٣) سورة الشعراء: الآيات ١٨١، ١٨٢، ١٨٣.
(٤) سورة الرحمن : الآية ٩.
(٥) راجع مفردات القرآن للراغب مادة طفف. وانظر مفصلاً الإمام الرازى، التفسير الكبير، مكتبة المعارف، الرياض: الطبعة الثالثة، ص ٨٧ وما بعدها جـ ٣١.
(٦) سورة المطففين: الآيات ١ - ٦.
(٧) المرجع السابق، ص ٨٩، جـ ٣١.

شعيب عليه السلام في أكثر من آية ومن سورة نجدها تقوم على الإيمان بالله والعدل في المعاملات الاقتصادية. يقول تعالى: ﴿وإلى مدين أخاهم شعيبا قَالَ ياقَومِ اعبدوا الله ما لَكُم من إله غَيره ولا تنقُصوا الْمكْيالَ والْميزانَ إني أراكُم بِخير وإني أخاف علَيكُم عذَاب يومٍ محيط۝ وياقَومِ أوفُوا الْمكْيالَ والْميزانَ بِالْقسط ولا تبخسوا الناس أشياءَهم ولا تعثَوا في الأرض مفْسِدين۝ بقيةُ الله خير لَكُم إنْ كُنتم مؤمنين وما أنا علَيكُم بِحفيظ﴾ [1] وما أعظم القرآن الكريم إذ يقرن الإفساد في الأرض بالظلم الاقتصادى، وهذه حقيقة بالغة الظهور في دنيا الناس قديماً وحديثاً. ويسمو بنا القرآن الكريم سمواً سامعاً في مضمار العدل بين الطرفين، أياً كانا، كما هو الحال في آية سورة النساء[2]. بل ولو كان الطرف المقابل كافراً فالأمر القرآنى صريح في العدل معه[3]. والله عز وجل بين لنا أنه عادل حتى مع من لايؤمن بالآخرة، فمن يقدم عملاً في الدنيا يأخذ مقابله كاملاً غير مبخوس[4].

أما عن مبدأ الرضى فهو الآخر من المبادئ الكبرى الحاكمة في مجال التبادل، وقد اشترط القرآن الكريم أن يتوفر هذا المبدأ لدى كلا الطرفين، ﴿إلا أنْ تكُونَ تجارةً عن تراضٍ منكُم﴾.

أما عن الوفاء بالعقود فنجد الآية الكريمة ﴿ياأيها الذين آمنوا أوفُوا بِالْعقُود..﴾ [5].

أما عن توثيق العقود وإشهارها وضرورة تحرى الدقة في صياغتها وتحقيق الشفافية في كل عناصرها والالتزام بالصدق الكامل في كل جوانبها فنجد في ذلك أطول آية في القرآن الكريم ﴿ياأيها الذين آمنوا إذَا تداينتم بِدينٍ إلى أجلٍ مسمى فَاكْتبوه..﴾ [6].

هذه الهدايات المتنوعة علينا أن نحسن التعامل معها والاستفادة منها في تأسيس ما نستطيع تأسيسه من قوانين ونظريات في مجال التبادل وأن نضع من السياسات والتشريعات ما يجعلها واقعاً معاشاً. علينا أن نقيم من الأسواق علماً وعملاً ما يجعلها تحقق مبدأ العدل ومبدأ الرضى يستوى في ذلك كل أنواع الأسواق، سوق السلع، سوق العمل، سوق المال.. إلخ، وعلينا أن نعى جيداً مضمون وأبعاد (بخس الناس أشياءهم) وصور ذلك في تبادل السلع وتبادل الخدمات وكذلك علينا أن نعى بعمق مغزى التحريم الإلهى للبخس ولإخسار الغير. ﴿ولا تكُونوا من الْمخسِرِين

---

(١) سورة هود : الآيات ٨٤ - ٨٦.
(٢) سورة النساء : الآية ١٣٥.
(٣) سورة المائدة : الآية ٨.
(٤) سورة هود : الآية ١٥.
(٥) سورة المائدة : الآية ١.
(٦) سورة البقرة : الآية ٢٨٢.

وكيف يخسر أحد طرفى المعاملة الطرف الآخر. ولا شك أن هذه الجوانب تمثل ساحة فسيحة لإبداع الاقتصاديين الإسلاميين في مجال نظرية القيمة والأسعار والأثمان سواء منها ما يتعلق بأسعار المنتجات من سلع وخدمات أو أسعار عناصر الإنتاج من أجور وأرباح وإيجارات. ونختتم نظرتنا هذه بالإشارة إلى حقيقة اقتصادية بالغة الأهمية وإن خفيت على البعض وهى أن الأسعار والقيم الاقتصادية للأموال تلعب دوراً خطيراً حيال الوظيفة الكبرى لعلم الاقتصاد للنظام الاقتصادى وهى كفاءة التخصيص وعدالة التوزيع. فمن المعروف أن تحقيق هذين المطلبين رهين وجود أسعار وقيم اقتصادية حقيقية وعادلة، ولا يتأتى ذلك في غياب مثل هذه الضوابط الإسلامية للتبادل والمعاوضات.

لكل علم مقولاته أو عباراته التى يقوم عليها، ومن المعروف أن هذه المقولات تنقسم إلى مقولات وصفيه "descriptive" أو كما تسمى أحياناً وضعية "positive" ومقولات قيميه أو معياريه "normative" وتتفاوت العلوم في غلبة آية المقولتين عليها، وعلم الاقتصاد يعتمد على هذه وتلك، وإن شاع عنه غلبة اعتماده على المقولات الوضعية، لكنه عند التحقيق لا نستطيع ميش المقولات القيمية فيه[(١)].

النوع الأول:

يصف الواقع، أو بعبارة أخرى يتحدث عن الواقع كما هو، دون إبداء أي موقف قيمي حياله.

النوع الثاني:

يتكلم عن الواقع لا من حيث هو ولكن من حيث ما يجب أو ينبغي أن يكون، ومعنى ذلك أ ا لا تخبر عن شيء وإنما تقدم تفضيلاً واختياراً ما. مثال اقتصادي للأولى (المشروع الكبير أكفأ في الإنتاج من المشروع الصغير)، وللثانية (التنمية المتوازنة خير من التنمية غير المتوازنة).

وأهمية الأولى في العلوم أ ا تقدم القوانين والنظريات، وأهمية الثانية أ ا تحكم هذه القـوانين والنظريات، من خلال ما تقدمه من القواعد والضوابط، الأولى تصور الواقع والثانية تسوس هذا الواقع بحيث يكون على الوضع المرغوب فيه[(٢)]. ومن الواضح في ضوء هذا التصوير المبـسط أن كلا منهما لا غنى عنها خاصة في مجال العلوم الاجتماعية التى منها علم الاقتـصاد. والتـساؤل المطروح هنا هو ما هي طبيعة الهدى القرآني في هذا ا ال؟ وهل تعامل مع كلتا المقولتين أم اقتصر على المقولة القيمية كما قد يتبادر إلى الذهن؟ من تناول هذا الموضوع من الباحثين في الاقتـصاد

---

(١) Lipsey & Steiner, Economics, New york: Harper & Row, Publishers, 1969, PP- 11- 13, PP. 58- 62.

د/ محمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية القاهرة: ١٣٩٨هـ ص٣٠ وما بعدها.

د/ سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت: ١٩٧٣، ص٢٤ وما بعدها.

(٢) د/ على شريعتى، العودة إلى الذات، ترجمة إبراهيم الدسوقي، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة: ١٩٨٦، ص١٩١، محمد امزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعيه والمعيارية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي الرياض: ١٩٨١، ص٣٤٢ وما بعدها.

الإسلامي تكشف له أن الهدى القرآني تعامل مع النوعين معاً[1] ومرجع ذلك أن الإنسان بعقله وفكره وحسه محتاج إلى الهداية وضرب المثل في كلا النوعين.

وقد أشبع القرآن الكريم للإنسان هذه الحاجة تاركا له الساحة الفسيحة للتعرف واكتشاف المزيد من كل منهما، من خلال عقله وواقعه. والمتدبر للقرآن الكريم في هذا الصدد يجده لا يقدم المعلومة الاقتصادية في صورة قانون بارد جاف ولا في صورة قاعدة مجردة، بل يزاوج بينهما بشكل يجعلنا أمام حياة نابضة بالحركة، ويذكرنا في الوقت ذاته بمبدأ علمي كبير الأهمية وإن كان كثيراً ما يتغافل عنه، وهو أهمية كل منهما للآخر، وقبل أن نقدم بعض النماذج القرآنية في هذا الصدد بقدر ما منحنا الله تعالى من توفيق ننبه إلى أن اكتشاف هذه المقولات في القرآن الكريم خاصة المقولات الوضعية ليس بالأمر الهين الذى يتأتى لكل فرد، فالواقع أنه يتطلب مهارات وقدرات متميزة في المجال الشرعي والمجال الاقتصادي والمجال اللغوي، وهذه بعض الأمثلة منها ما يشاركنا فيه غيرنا ومنها ما نقوله لأول مرة، قال تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفَهاءَ أموالَكُم التي جعلَ الله لكُم قياما...﴾[2] في الآية الكريمة نهى وخبر اقتصاديان مرتبطان تمام الارتباط، بمعنى أنها تعاملت مع المقولة الوضعية والمقولة القيمية بشكل ممتزج متصل، لا مستقل ولا منفصل. المقولة القيمية هنا يمكن صياغتها على نحو (لا يجوز ترك الأموال في أيدي السفهاء الذين لا يحسنون التصرف حيالها) أو على نحو "يجب صيانة الأموال من العبث والضياع" ومن الواضح أن هذا موقف قيمي لا يصف واقعاً ولكنه يضبطه ويسوسه. المقولة الوضعية هنا يمكن صياغتها في أكثر من عبارة منها "الأموال ضرورية للإنسان"، "التقدم الحضاري للإنسان يتوقف ضمن ما يتوقف على وجود الأموال"، "في غيبه الأموال لا يحدث نمو أو تنمية"، وكل تلك المقولات الوضعية أو الخبرية يمكن التثبت والتأكد من صحتها باختبارها واقعياً. وهذه الآية الكريمة على وجازه ألفاظها قدمت لنا الهداية في التعرف على العديد من القواعد والقوانين الاقتصادية في مجال الإنتاج والإنفاق. وقال تعالى: ﴿ولا تجعلْ يدكَ مغلُولةً إلى عنقكَ ولا تبسطْها كُلَ البسطِ فَتقْعد ملُوماً محسورا﴾[3] تجمع الآية الكريمة بين المقولتين، مقدمة قاعدة وقانوناً، فصدر الآية ينهانا عن

---

(١) منهم على سبيل المثال - د/ محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢، ١٩٩٠م.
- د/ شوقى دنيا، النظرية الاقتصادية..، مرجع سابق ص٢٧. وقد تكلم عن ذلك الموضوع تقريباً تحت تعبير آخر د.يوسف إبراهيم "السنن الإلهية" مرجع سابق.

(٢) سورة النساء: الآية ٥.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٢٩.

الاختلال الإنفاقى وعجزها يخبرنا عن واقع من يفعل ذلك، ويمكن صوغ القاعدة على نحو "التوازن الإنفاقى أمر مهم يجب الحرص عليه"، كما يمكن صوغ القانون على نحو "الاختلال الإنفاقى يولد الضياع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي"، فواقع من يقع في ذلك هو القعود وعدم القدرة على الحركة، مع اللوم والحسرة. والآية الكريمة لها من جهة أخرى مضامينها حيال الاستهلاك والادخار، أو بعبارة أخرى حيال تخصيص الموارد بين الحاضر والمستقبل. والمقولة القيمية هنا هى التحذير من عدم النظرة العادلة بين الحاضر والمستقبل، يستوى في ذلك غبن الحاضر وغبن المستقبل. فغبن الحاضر عبرت عنه الآية الكريمة بقولها: ﴿ولا تجعلْ يدك مغلُولةً إلى عنقك﴾ كناية عن التقتير البالغ والتفريط الزائد في الاستهلاك، وغبن المستقبل عبرت عنه بقولها: ﴿ولا تبسطْها كُل الْبسط﴾ كناية عن الإفراط الزائد في الاستهلاك. والمقولة الوضعية تتمثل في كون عدم مراعاة هذا التعادل مجلبة لسوء الأوضاع إن في الحاضر أو في المستقبل والمتمثلة في القعود وعدم القدرة والتمكن من النشاط والحركة الاقتصادية، مضافاً إلى ذلك الأبعاد النفسية والاجتماعية المتردية ﴿فَتقْعد ملُوما محسورا﴾. وفي نفس المجال نجد الآية الكريمة ﴿والذين إذَا أنفَقُوا لَم يسرفُوا ولَم يقْتروا وكَانَ بين ذَلك قَواما﴾ [1]، تشير إلى سلوك إنفاقي متوازن يجب الحرص عليه حيث به قوام الحياة. وقال تعالى: ﴿.... أكالُونَ للسحت....﴾ [2] إخبار عن واقع بعض الناس حيال كسب الأموال، والمقصود أخذهم للرشوة، والتعبير أضاف إفادة جديدة هي أن الرشوة تمحق الأموال وتسحقها، وهنا نلمح مقولة قيميه تحذر من هذا السلوك الماحق.

وقال تعالى: ﴿... ولا يسألْكُم أموالَكُم۝ إنْ يسألْكُموها فَيحفكُم تبخلُوا ويخرج أضغانكُم﴾ [3] هنا نجد القاعدة والقانون متعانقين وكأنهما شيء واحد، فمن المهم الواجب تخفيف الأعباء والتكاليف المالية حيث إن التثقيل فيها يدعو إلى التهرب ويولد الفساد. وقال تعالى: ﴿وآتى الْمالَ على حبه ذَوِي الْقُربى والْيتامى والْمساكين....﴾ [4]، ﴿ويطْعمونَ الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا﴾ [5]، ﴿ويؤثرونَ على أنفُسِهم ولَو كَانَ بِهِم خصاصةٌ...﴾ [6]، هذه الآيات تصف واقع بعض المسلمين المتقين وتبين أنه يجتمع لديهم الأثرة والإيثار مع غلبة الإيثار، وهذا

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٦٧.
(٢) سورة المائدة: الآية ٤٢.
(٣) سورة محمد: الآيات ٣٦، ٣٧.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٧٧.
(٥) سورة الإنسان: الآية ٨.
(٦) سورة الحشر: الآية ٩.

يقدم تنظيراً أو فرضية لسلوك الوحدة الاقتصادية مغايراً للفرضية التى يرتكز عليهـا الاقتـصاد الوضعى وهى الأثرة والأنانية والمصلحة الخاصة أولاً وقبل كل شيء.

وقال تعالى: ..... لا يستوي منكُم من أنفَق من قَبلِ الفَتحِ وقَاتلَ أولئك أعظَم درجةً من الذين أنفَقُوا من بعد وقَاتلُوا وكُلا وعد الله الحسنى والله بِما تعملُونَ خبِير [1]، ومن جوانـب الإشعاع الاقتصادي في الآية فكرة تناقص المنفعة. وقال تعالى: للفُقَراءِ الذين أحصروا في سبِيلِ الله لا يستطيعونَ ضربا في الأرضِ يحسبهم الجاهلُ أغنِياءَ من التعفف تعـرِفُهم بِـسِيماهم لا يسألُونَ الناس إلحافًا... [2]، الآية الكريمة مليئة بالمتضمنات الاقتصادية، فليس مـن سـلوك المسلم البطالة الاختيارية، وبعبارة أخرى ليس هناك فقر اختياري، والفقير المسلم يتحلى بالأخلاق الكريمة من العفة وعدم الشره لما في أيدي الغير.

وقال تعالى: ولَو كُنت أعلَم الغيب لاستكثَرت من الخيرِ وما مسنِي السوءُ.... [3] الآية الكريمة تدل على أن المستقبل غيب ولا يمكن التأكد الجازم منه، وكل ما في الإمكان هو التوقـع والتنبؤ وأخذ الحذر والحيطة والحرص على كل ما يولد المنافع الكثيرة ويقلل الأعباء والخـسائر، إ ا فرضية عدم التيقن في مجالات الاستثمار، كما أ ا قاعدة الدراسات الجادة والفعالة للجـدوى الاقتصادية.

وقال تعالى: ولا تتمنوا ما فَضلَ الله بِه بعضكُم علَى بعضٍ.... [4]، ولا تمدن عينيـك إلَى ما متعنا بِه أزواجا منهم زهرةَ الحياة الدنيا... [5] تدل الآيتان على ما هنالك مـن ميـل غريزي لدى الإنسان بالنظر إلى غيره الأحسن منه في ا ال الاقتصادي، ومعنى ذلـك أن دالـة الاستهلاك ليست ذاتية محضة بل فيها بعد اجتماعي، والتوجيه الإسلامي حيال ذلـك يتمثـل في قاعدة التنفير من الوقوع تحت تأثير هذا العامل، ونحن نعلم مدى مضار أثر المحاكاة والتقليـد في ا ال الاقتصادي الاستهلاكي.

وقال تعالى: أتستبدلُونَ الذي هو أدنى بِالذي هو خير... [6]، الآية تقدم فرضية الرشد الاقتصادي وتفضيل الأحسن على ما عداه، ولا تقف عند ذلك بل إ ا تذم من يكـون سـلوكه

---

(١) سورة الحديد: الآية ١٠.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧٣.
(٣) سورة الأعراف: الآية ١٨٨.
(٤) سورة النساء: الآية ٣٢.
(٥) سورة طه: الآية ١٣١.
(٦) سورة البقرة: الآية ٦١.

مغايراً لذلك، وتنكر عليه هذا المسلك، ونفس الدلالة نجدها في قوله تعالى: ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة...﴾ [1]. وقال تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ۞ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون﴾ [2]، هنا نجد العديد من المقولات القيمية والوضعية، ومن ذلك طبيعة دالة الاستهلاك التي تجمع بين الذاتية والموضوعية، فالمستهلك حر في استهلاك ما يشاء في ظل ضوابط عدم الإسراف وكون السلع والخدمات طيبة وغير ضارة، ومن ذلك أيضاً حتمية إحراز التقدم والتنمية الاقتصادية حيث إن المقومات المادية موجودة ومخلوقة لهذا الغرض.

وقال تعالى: ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين﴾ [3] نجد فيها مغايرة الثمن للقيمة ونجد فيها بعض الظروف المحددة للثمن وهى الرغبة والحاجة.

وقال تعالى: ﴿ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمةً أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...﴾ [4]، تفيد ضمن ما تفيد مقولة وضعية مفادها ممارسة العوامل النفسية والسلوكية والاجتماعية آثاراً قوية على الأوضاع الاقتصادية. وقال تعالى: ﴿..إنه لا يفلح الظالمونَ﴾ [5]، تشع الآية ضمن ما تشع أن تفشى الظلم مؤذن بالفشل وعدم تحقيق الأهداف، وأنه من أجل ذلك سلوك ذميم. قال تعالى: ﴿كتب عليكم القتالُ وهو كره لكم وعسى أنْ تكرهوا شيئًا وهو خير لكم وعسى أنْ تحبوا شيئًا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمونَ﴾ [6] نأخذ منها أن إشارات اللذة في نظرية المنفعة محل تحفظ وتحتاج إلى ترشيد، وأن معرفة الإنسان بمصلحته ليست كاملة، وأن الوحي والنقل ضروري لتحقيق تقدم الإنسان وارتقائه. وهناك الكثير مما يمكن لمن وفقه الله تعالى أن يخرج به في هذا المجال من خلال تدبره للقرآن الكريم.

وبهذا يتبين لنا أن القرآن الكريم لم يقتصر على المقولات المعيارية بل قدم هداياته في مجال المقولات الوضعية، مع ملاحظة أن القرآن الكريم قد راعى إلى أبعد مدى مقتضى الحال، فحاجة الإنسان إلى المقولات المعيارية وإلى تقديم الهداية فيها أكبر بكثير من حاجته إلى الهدى في مجال

(1) سورة التوبة: الآية ٣٨.
(2) سورة الأعراف: الآيات ٣١، ٣٢.
(3) سورة يوسف: الآية ٢٠.
(4) سورة الأنفال: الآية ٥٣.
(5) سورة الأنعام: الآية ٢١.
(6) سورة البقرة: الآية ٢١٦.

المقولات الوضعية، وقد راعى القرآن الكريم هذا الحال مراعاة تامة، فالكثير الغالب من مقولاتـه هى قيمية. أو إن شئت فقل هى المقصودة أصلاً، ومجىء المقولة الوضعية من باب التدليل وإظهار الحكمة من وراء هذه القاعدة التى تضمنتها المقولة القيمية، كل ذلك رحمة من الله الرحيم بعباده.

وربما كانت هذه المسألة في حاجة إلى بعض التوضيح لأهميتها في الدعوة إلى إيجـاد علـم اقتصاد إسلامي وفي قبول هذه الدعوة، حيث يتمسك الاقتصاديون بأنه لا علـم دون اختبـار ومحاكمة واقعية لمقولاته، تثبت تلك المقولات أو تدحضها وبالطبع فإن ذلك يثير أمام الداعين إلى اقتصاد إسلامي العديد من الصعاب، فكيف نحاكم المقولات الاقتـصادية الإسـلامية في سـاحة الواقع؟ وهل الواقع هو معيار الصدق من عدمه في تلك المقولات؟ إ ا صادقة بذا ا ولا تحتاج إلى واقع يقومها ويثبت صدقها. وأعتقد أن الأمر أوسع من ذلك وأيسر، إن هذه المقولات إن كانت من فرضيات الباحث فما المانع من عرضها على الواقع للتعرف على صدقها من عدمه.

أما إن كانت مأخوذة مباشرة من نص صريح صحيح فإ ا هـي الأخـرى لاغـضاضة في إرجاعها إلى الواقع ليس للتعرف على صدقها من عدمه وإنما لتأكيد صدقها، فهى صـادقة مـن خلال النقل والسمع "الوحى" ويـتأكد صدقها من خلال العقل والواقع. ولعل مـن جوانـب الحكمة في ذكر القرآن الكريم للمقولة الوضعية مقترنة بالمقولة المعيارية تحقيق هذه الفائدة. فمثلا، القرآن يقول: ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ، وسبق أن ذكرنا أن هنا مقولة معيارية ومقولة وضعية، الأولى هي ذم ومن ثم النهى عن الـسلوك الإنفاقى المتطرف المختل، والثانية هي اثبات سوء حال من يكون هذا سلوكه.

ولعل مما افادته المقولة الوضعية لفت نظر الإنسان إلى إمكانية التأكد من ذلك من خـلال الرجوع إلى الواقع. وبذلك يتأكد الصدق فيها لدى المسلم ويتحقق من صدقها غـير المـسلم، والذي لا يحاج بأن الاعتدال الانفاقى افضل لأن القرآن قال بذلك، وإنما يحاج بأن الواقع يثبـت ذلك، وعليه الرجوع إليه إن شاء ليتحقق من ذلك والله أعلم.

النظرة السابعة: الهُدَى القرآني في مجال المصطلحات الاقتصادية

إن النظرة البادية السريعة قد تدل على عدم العناية القرآنية بالجانب الاقتصادي تلك العناية المكافئة لأهمية هذا الجانب، والذي قد يبعث على تلك الدلالة هو خلو القرآن الكريم من الكثير والكثير من المصطلحات المتداولة في علم الاقتصاد، مثل التنمية والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتوزيع والتبادل والتمويل والسوق والسلع والخدمات و...و.... الخ. فهل هذا صحيح؟

عند انعام النظر يتأكد خطأ هذا الزعم، ذلك إن القرآن الكريم حافل بالمصطلحات ذات الدلالة الاقتصادية الدقيقة، وإن لم تشع في علم الاقتصاد التقليدي القائم، مثل الرزق والكسب والإسراف والتبذير والبخل والتقتير والابتغاء من فضل الله والأكل والشرب والتعمير والطيبات والخبائث والإصلاح والإفساد وكفران النعم وشكرها والرغد والنعم والإيثار والسفه و...و... الخ.

ونظن أن معيار التمييز والمفاضلة بين مصطلح وآخر يتمثل في الدقة والوضوح وسلامة وصحة ايحاءات المصطلح وإشعاعاته. وفي ضوء ذلك فإننا نوقن بأن المصطلحات القرآنية الاقتصادية هي أفضل من المصطلحات الاقتصادية الشائعة، فمثلاً كلمة استهلاك إيحاؤها هو التدمير والهلاك للسلع والموارد- وربما امتدت إلى الإنسان- دون أي إيحاء بما لها من نفع وإفادة للإنسان، وكأن عملية استخدام الإنسان للسلع والخدمات "مضمون الاستهلاك" هي في الأساس عملية تدميرية وإهلاكية، مع أ ا في الحقيقة عملية بنائية على درجة عالية من الأهمية لكل من الإنسان والسلع والخدمات على حد سواء، فهي للإنسان إشباع لحاجاته ومن ثم بناء لطاقاته، ويترتب على ذلك اقتدار الإنسان وتمكنه من إنتاج المزيد من السلع والخدمات بقدر أكبر بكثير مما يستخدمه أو يستهلكه منها، وبالتالي فالعملية في جملتها عملية اقتصادية منتجة، يتولد عنها مزيد وفائض من الموارد من جهة ومن طاقات وقدرات الإنسان من جهة أخرى، في ضوء هذا التشخيص السليم لما يسمى بعملية الاستهلاك يمكن إدراك ما في المصطلح الاقتصادي الشائع من قصور، عكس مصطلح الانتفاع مثلاً. ولعلنا بذلك ندرك بعض جوانب الحكمة في إعراض القرآن الكريم عن استخدام هذا المصطلح في هذا ا ال.

ومثلاً مصطلح التنمية يحمل في أحشائه بصورة جوهرية بارزة التكاثر والتزايد الكمي دون الإيحاء الواضح المباشر بأية جوانب نوعية وكيفية، وقد أدرك علماء الاقتصاد أنفسهم تلك الدلالات وجسامة خطور ا حتى إ م أخذوا يضمون أموراً رأوها مهمة وذلك بعد أن حاولوا التغلب على مافيه من ايحاءات بذكر أنواع متعددة من الأوصاف القيود فتارة يقولون التنمية

الاقتصادية وأخرى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وثالثة التنمية الشاملة.. إلخ. والمشكلة تظل قائمة لأن اللفظ نفسه في أصله وجذره هو لفظ كمى شيءٌ، والبحث الجاد جار عندهم عن بديل صالح يعكس المقصود بدقة ووضوح، وحتى الآن لم يعثروا على هذا البديل الذى يزلزل عرش مصطلح التنمية(1)، فإذا ما نظرنا في القرآن الكريم في هذا الصدد فإننا لا نجده يأمر بالمزيد من النشاط الاقتصادي تحت هذا المصطلح، بل لا نجده يستخدمه أصلاً، وبدلاً عن ذلك نجد العديد من المصطلحات القرآنية الاقتصادية التى تتسم بالدقة والوضوح وسلامة وصحة الإيحاء والإشعاع مثل العمران(*)، قال تعالى: هو أنشأكُم من الأرض واستعمركُم فيها (2) أي طلب منكم عمارتها بالزراعة والصناعة وغير ذلك(3)، ومصطلح العمارة أو العمران لا يحمل الإيحاءات السلبية في مصطلح التنمية. وهناك مصطلح قرآني آخر في هذا المجال هو "الإصلاح" فكثيراً ما يأمر القرآن الكريم بإصلاح الأموال وينهى عن إفسادها، وهذا المصطلح يبين بوضوح تام المقصود، وهو جعل الأموال صالحة، أي محققة ومشبعة للحاجة إليها. ومثلاً نجد مصطلح التخلف الاقتصادي مع شيوعه فإنه غير دقيق الدلالة وغير واضح المضمون، ثم أنه يوحى بوجود نموذج متقدم يراد احتذاؤه، وذلك محل اعتراض قوى اليوم لدى العديد من الاقتصاديين(4). والناظر في القرآن الكريم لا يجده قد استخدم هذا المصطلح، لكنه استخدم مصطلح الإفساد، ومعلوم أن إفساد الأموال يعنى إزالة ما بها من نفع وصلاحية لإشباع الحاجة، يستوي في ذلك أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج، ومعنى ذلك أننا أمام سوء استخدام الموارد المتاحة، وهذا هو المعنى الصحيح لمصطلح التخلف(5)، رغم أن هذا المصطلح لا يوحى بذلك المعنى بجلاء، عكس مصطلح

---

(1) لمزيد من المعرفة يراجع: د. جلال أمين، مرجع سابق، ص96.

(*) قد يقال أن مصطلح العمران أو العمارة ينصرف بصفة أولية إلى الأبعاد المادية، ومن ثم فإنه لا يفى بالمضامين المتنوعة لمفهوم التنمية. ونقول: أننا لا نقول بضرورة استخدام هذا المصطلح بالذات. وكل ما نقصد إليه هو أهمية التعرف على مصطلح يفى جيداً بالغرض، قد يكون التقدم قد يكون النهضة قد يكون غير ذلك. ثم إن الانصراف بمضمون العمران إلى البعد المادى الضيق مغاير للهدى القرآنى الذي يوضح أن الإنسان مهمته عمارة الدنيا بالضوابط الإسلامية. وهذا ما فهمه علماء المسلمين مثل: الإمام علي كرم الله وجه، وكذلك ابن خلدون الذي تناول بتفصيل وتحليل مسهب موضوع العمران البشري وبالقطع فإنه كان يعنى ما هو أوسع بكثير من المضمون المادى الضيق الذي قد يرد إلى الذهن عند إطلاق مصطلح العمارة أو العمران.

(2) سورة هود: الآية 61.

(3) انظر القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب العربية - القاهرة: 1935، (ج9، ص56).

(4) د. جلال أمين، مرجع سابق، ص96.

(5) F. Williamson, Economic Development, New jersey, Prentice- Hall, Inc., Englewood Cliffs, P.7.

الإفساد. وهناك مصطلح قرآني آخر صالح تماماً لهذا المعنى هو "كفران النعم" الذى يفيد عدم استخدام الموارد فيما خلقت له، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ (١)، ﴿وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا﴾ (٢)، ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (٣).

ومثلا مصطلح الموارد لا يحمل أية دلالة قيمية تجسد موقفاً معيناً حيالها، كما لا يتضمن شيئاً عن مصدرها، ولا عن طبيعتها، وإننا لنلحظ أن القرآن الكريم رغم كثرة تناوله لمصادر الثروة فإنه لم يستخدم هذا المصطلح، وإنما استخدم مصطلح النعم(٤)، فيجد الناظر في القرآن الكريم أنه يعقب بذكر لفظة النعمة أو النعم عقب تناول مصادر الثروة، قال تعالى: ﴿.....وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾ (٥)، ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ (٦)، والمصطلح القرآني يحمل دلالات ذات معنى وأهمية كبيرة، فهي مصدر لتنعم ورفاهة الإنسان، وهى مخلوقة لحكمة معينة، ومن ثم فهي محكومة بقوانين معينة في حجمها ونوعيا ا.

ومن ثم يجب احترامها وصيانتها وحسن استخدامها، ثم إ ا بحكم كو ا مخلوقة من أجل الإنسان فهي إذاً مهمة للإنسان من جهة وموجودة بالصورة التى تسد حاجة الإنسان من جهة أخرى، وكل تلك الإيحاءات يفتقدها مصطلح الموارد.

ومثلاً نجد الاقتصاد التقليدي يؤكد على توفر الحرية في المعاملات، وبالنظر في الهدى القرآني في هذا ا ال وجدناه يشدد على مصطلح مغاير هو "الرضي" مع أن كليهما يستهدف مقصداً واحداً، لكن إيحاءات كل منهما غير متطابقة تمام المطابقة، فكثيراً ما يقبل الإنسان على التعامل

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٥.
(٢) سورة الأعراف: الآية ٥٦.
(٣) سورة النحل: الآية ١١٢.
(٤) من المداخلات التى طرحت أثناء إلقاء هذه المحاضرة أن مصطلح النعم يغاير في مضمونه مصطلح الموارد. ونحيل المداخل إلى التفسير الكبير للرازى عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ الآية. حيث يقول: وأعلم أن النعم على قسمين، نعم دينية ونعم دنيوية، وهذه الأمور الثمانية التي عدها الله تعالى نعم دنيوية في الظاهر...» ألا يعد الماء والرياح والزمن من أهم الموارد عند الاقتصاديين؟! ثم إن القرآن الكريم نفسه بعد أن يعدد للإنسان بعض ما تفضل به عليه لينتفع به في الدنيا وهو مما يدخل تحت مصطلح الموارد نجده يعقب بذكر مصطلح النعم أو الآلاء. الأمر الذي يوحى لنا بأن المصطلح الأفضل لهذه الأشياء هو النعم.
(٥) سورة إبراهيم: الآية ٣٤.
(٦) سورة لقمان: الآية ٢٠.

حراً مختاراً لكنك لو سألته عن مدى رضاه عن ذلك لأجاب بالنفي رغم أنه من حيـث الـشكل والصورة مختار.

وقد حرص القرآن الكريم على أن يتحقق مبدأ الرضي لكل من الطرفين معاً ولا يكفـي أن يتحقق لطرف دون الآخر، حيث إن ذلك يخل بمبدأ العدل الحاكم في مجال التبادل الاقتصادي.

ولعل ذلك هو سر التعبير القرآني هنا بصيغة التفاعل التى تقتضي الإشتراك. قال تعالى: إلا أنْ تكُونَ تجارةً عن تراضٍ منكُم [1].

هذه مجرد أمثلة ترينا أولاً مدى اهتمام القرآن الكريم بالمـصطلحات الحاكمـة في المجـال الاقتصادي.

وثانياً: مدى ما هنالك من مزايا لهذه المصطلحات على المصطلحات الشائعة في الاقتصاد التقليدي.

وليس معنى ذلك أن كل المصطلحات السائدة في الاقتصاد التقليـدي قاصـرة[2]، ولا أن القرآن الكريم قد أحاط إحاطة تامة بكل المصطلحات الاقتصادية، لكنه قدم النمـاذج للهدايـة

---

(١) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٢) وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه عند إلقاء هذه المحاضرة كانت هناك مداخلة لواحد ممن يكتبـون في الاقتصاد الإسلامي احتوت – ضمن ما احتوت – على ملاحظته على خلو المحاضـرة مـن مـصطلح اقتصادى معروف هو «Satisfaction» والذي يشير إلى شعور المستهلك بعد استهلاكه للسلعة أو الخدمة التى تسد له حاجته. والذي تترجمه المراجع الاقتصادية العربية بـ «الإشباع» ويرى أن هذا المصطلح غير مقبول إسلامياً والدليل على ذلك ما ورد في الحديث من أننا قوم لا نأكل حتى نجوع وإذا أكلنا لا نشبع. ونحب أن نقول: أولاً إن المعنى للمصطلح الإنجليزى لا ينحصر في «الإشباع» وإنما هنـاك «الإرضـاء» و«الإرتياح» كما هو منصوص عليه في قواميس اللغة الإنجليزية. وبالتالى فإن المقـصود هـو الـشعور بالرضى والارتياح. ولا أرى أن الإسلام يرفض ذلك. وثانياً إذا صح الحديث فهو فى نطاق محدد معـين يتعلق بالأكل فقط، والمعروف أن الاستهلاك نشاط ممتد طولاً وعرضاً يحتوى على استخدام المئات مـن السلع والخدمات. وإذا كان من المفضل عدم الوصول إلى مستوى الشبع في الأكل، فهل ذلك مطلوب أيضاً في بقية الحاجات. مثل الشرب ومثل الملبس ومثل السكن.. الخ؟ وثانياً لم أجد فيما أطلعت عليـه هذا الذي يقال عنه إنه حديث، فلم أجده في الترغيب والترهيب ولا فى رياض الصالحين ولا في زاد المعاد بل ولا في إحياء علوم الدين. وثالثاً هناك الكثير من الأحاديث الشريفة التي تثبت إباحـة الـشبع بـل ووقوعه من الرسول ﷺ وأصحابه. فقد ورد ي الحديث أن الرسول ﷺ لم يشبع من طعام معين ثلاثة أيـام متوالية. ومعنى ذلك أنه قد شبع منه لكن لم يكن متوالياً متتابعاً. وقد عنون رياض الصالحين باباً بعنوان: «باب ما يقوله ويفعله من يأكل ولا يشبع». ثم ذكر حديثاً عن وحشى بن حرب أن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا يا رسول الله: إنا نأكل ولا نشبع. قال: فلعلكم تفترقون. قالوا: نعم. قـال فـاجتمعوا علـى طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم فيه. وقد ورد هذا الحديث في الترغيب = =والترهيب، وقد رواه أبو داود وابن ماجة وابن حبان. وموطن الشاهد أن الصحابة سألوا الرسول عن عدم تحقيقهم للشبع في الأكل. فهل كان الصحابة يسألون عن محرم! وهل لو كان الشبع مرفوضاً أكان هكذا يكـون جـواب

والإرشاد بحسن اختيار المصطلحات. تاركاً للبشر أن يعملوا أفكارهم في اختيار ما يرونـه مـن مصطلحات في حياتهم، وبخاصة الاقتصادية، مسترشدين في ذلك بالهدى القرآنى.

ولعل من المواطن التى يجب أن تكون محل عنايـة علمـاء الاقتـصاد الإسـلامي مـوطن المصطلحات، ومن الأمور ذات الأهمية الاستخدام المكثف للمصطلحات الإسلامية، ولا مانع من اقترانها بالمصطلحات المعاصرة تيسيراً للفهم من جهة وإبرازاً للتميز من جهة أخرى. والحاجة ماسة إلى وضع قاموس بالمصطلحات الاقتصادية الإسلامية مع بيان مفهوم كل مصطلح وما يرادفـه أو يناظره في القاموس الاقتصادى العصرى.

وينبغى ألا يساء فهم قضية المصطلحات والقول بأهمية أن يكـون لاقتـصادنا الإسـلامي مصطلحاته والتي قد يتفق في الكثير منها مع الاقتصاد الوضعى. فقد يرى البعض أن في ذلك عزلة وقطيعة وأن المسألة لا تخرج عن كونها اتفاقات بشرية من أهل الصنعة، وأن مثل هذه الأمـور لا يدخل فيها للهدى الإسلامي، فهى شأن بشرى محض من حقه أن يجول فيها ويصول. ومع تقديرنا لهذا الرأى في الجملة فلا زاد يتعارض مع القول بالبحث الجاد في اقتـصادنا عـن مـصطلحات صحيحة سليمة دقيقة مستهلمين في ذلك الهدى القرآنى. آخذين مـن مـصطلحات الاقتـصاد الوضعى ما يحقق المقصود ومن المصطلح. وعلينا أن نتذكر أن الاقتصاد الاشتراكى له الكثير من مصطلحاته الخاصة به.

الرسول لهم! ورابعاً أن قواميس اللغة تقول إن الشبع ضد الجوع. وإذا كان الشبع مرفوضاً شرعاً فهـل المقصود شرعاً أن نجوع؟

وقد قال الفقهاء إن تحقيق الشبع في الأكل مباح. أما تجاوز الشبع فإن كان يضر فهو محـرم وإلا فهـو مكروه إلا في بعض الحالات مثل وجود ضيف. (الموسوعة الفقهية، ج٢٥ ص٣٣٢).

وقال ابن القيم: «.. وأكل الصحابة بحضرته صلى الله عليه وسلم مراراً حـتى شـبعوا» (زاد المعـاد: ١٩٨١ ج٤ ص١٩) ولعل في هذا كفاية في توضيح حقيقة الأمر شرعاً حيال الشبع والإشـباع. ومـا عاب من عاب من الاقتصاديين الإسلاميين على الاقتصاد الوضعى قوله بالإشباع وإنمـا قولـه بأقـصى الإشباع. والذي يعاب شرعاً هو ما فوق الشبع أو بعبارة ابن القيم الدقيقة الشبع المفرط.

والأعجب في الأمر أن صاحب المداخلة ذكر في محاضرة منشورة له أن مبدأ أقصى الإشباع «التعظـيم» مبدأ مقبول إسلامياً. وعاب على من عاب من الاقتصاديين الإسلاميين تحفظهم على هذا المبدأ. فهل نسى ما قاله وكتبه ونشره!

الخاتمـــــة

في ضوء هذه النظرات الاقتصادية في القرآن الكريم، والتى لم تستهدف تقصي الهدى القرآني في المجال الاقتصادي ولا حتى عشره ولا معشاره، بل استهدفت فحسب إثارة الانتباه وتذكية الاهتمام لدى الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى المصدر الأول والمنبع الأصيل الذى عليهم النظر الصادق فيه والتدبر العاقل في مضامينه ومقاصده إن أرادوا بحق التعرف الصحيح على النظام الاقتصادى الإسلامي وعلى الأسس والقواعد والقوانين التى يبنى عليها علم للاقتصاد ويكون إسلامياً سدى ولحمة.

في ضوء هذه النظرات العادية العاجلة ولا أقول الثاقبة المتمعنة يمكن القول إن النظر المتدبر في القرآن الكريم يمكننا من التعرف على النظام الاقتصادى الإسلامي وعلى أسس علم الاقتصاد الإسلامي.

إننا لسنا مخيرين في هذه النظرات وإنما نحن مأمورون بها أمراً جازماً متضمناً في رسالة التكليف الإلهى لنا بالخلافة. ومنصوصاً عليه في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب﴾ (١). ومتضمناً في ضرورة تبليغ رسالة الإسلام ونشر هداياته، ومتضمناً في ضرورة العمل بما فيه، ولا عمل بغير علم.

إن هذا النظام الاقتصادى الذى يتكشف لنا من المطالعة الرشيدة لكتاب الله له أسسه ومقوماته، فهو نظام إلهى المصدر والمذهب، فقواعده ليست من عنديات البشر وإنما هى من عند الله فهو الذى وضع لنا قواعد الملكية ونظامها وهو الذى وضع لنا أسس التوزيع، وهو الذى حدد لنا مضمون ونطاق الحرية الاقتصادية. ومع الإيمان بهذه الخاصية فإننا نؤكد على أن ذلك لا يعنى كف العقل البشرى والإبداع الإنسانى عن العمل في هذه الزاوية. إن ذلك مطلوب كأشد ما يكون الطلب داخل إطار هذه القواعد والأسس والتى تعتبر إطراً حامية للعقل من التردى في المهاوى. إنه ليس تغيباً للفكر البشرى، وإنما هو تحصين له، ثم تحديد دقيق لمهمته حتى يبدع فيها وذلك من خلال الفهم الواعى الصحيح لهذه القواعد ومدلولاتها ومضامينها ومقاصدها، ومن ثم إقامة الحياة الواقعية على هدى من ذلك. وكم شقيت البشرية عندما عملت من تلقاء نفسها على وضع وتحديد القواعد والمذاهب الحاكمة للأنظمة الاقتصادية. ونحن نعايش ألواناً من هذا الشقاء. ثم إنه نظام فرعى من نظام كلى للحياة، ومعنى ذلك أنه لا يعد كل شيء في حياة الناس، كما أنه

---

(١) سورة ص: الآية ٢٩.

لا يعد من باب سقط المتاع، وأيضاً فهو غير منبت الصلة ببقية الأنظمة الفرعية والتى تدخل كلها في إطار النظام الكلى للحياة[1]. إن ذلك له انعكاساته القوية حيال كل جوانب السلوك الاقتصادى لمن يؤمن به، تجعله مغايراً إلى حد كبير لسلوك غيره لمن يرى في النظام الاقتصادى كل شيء في الحياة، أو يرى فيه شيئاً هيناً ثانوياً، أو يرى أن صلاته وروابطه ببقية الأنظمة الفرعية وكذلك بالنظام الكلى هى روابط هشة. وما عليك إلا إعادة النظر في الكثير من الآيات الكريمة التى تناولت بشكل أو بأخر جانباً من جوانب النظام الاقتصادى سوف تجدها تمثل فرداً في أسرة متآخية متناسقة متناغمة، فيها الجانب الاجتماعى والجانب النفسى والجانب السياسى والجانب الفكرى والجانب الخلقى وغير ذلك من جوانب الحياة مشمولة ومحاطة بالإطار العقائدى. وخذ مثالاً على ذلك الآيات ٦٣-٧٤ من سورة الفرقان، والآيات ٢٦٢، ٢٦٣ من سورة البقرة.

ثم إنه يقوم على نظام فريد للملكية يجمع بين ملكية أصلية وملكيتين تابعتين: أما الأولى فهى لله سبحانه وحده وأما الثانيتان فهما للبشر، إحداهما للأفراد وهي الملكية الخاصة والثانية للجماعات، وهي الملكية العامة، وكلتا الملكيتين استخلافيتان. كما أنه يؤمن بالحرية الحقيقية المنضبطة، وبالمسئولية الواعية للدولة، وبالتفاوت الموضوعى في التوزيع. الذى يرتكز على التكافل الاجتماعى. ويكفينا في تبيان مسئولية الدولة ودورها الاقتصادى البارز آية كريم واحدة هى قوله تعالى: ﴿إن الله يأمركُم أنْ تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذَا حكَمتم بين الناس أنْ تحكُموا بِالْعدلِ إن الله نِعما يعظُكُم به إن الله كَانَ سميعا بصيرا﴾[2]. إذن هناك نظام للاقتصاد يقيمه القرآن الكريم هو مغاير إلى حد كبير للاقتصاد الوضعى بكل أجنحته. والمعروف أن علم الاقتصاد الوضعى قد نشأ في ظل وفي ربوع أنظمة اقتصادية وضعها البشر. وجاء العلم ليقنن ويفسر ويفلسف سلوكيات الناس الاقتصادية المحكومة بهذه الأنظمة.

ومعنى ذلك أن علم الاقتصاد الوضعى القائم حالياً بغض النظر عن الجناح الذى يرتكن عليه، لا يمكنه أن يتعامل بكفاءة مع السلوك الاقتصادى لفرد مسلم أو مجتمع مسلم، ولا يستطيع أن يقدم تفسيراً مقبولاً ولا تبريراً معقولاً للكثير من جوانب هذا السلوك، فكيف يفسر سلوك سيدنا عثمان ﷺ عندما رفض كل عروض التجار مع ما فيها من أغراء قوى يرتكز على أرباح عالية، وبدلاً من ذلك كله قدم تجارته إنفاقاً خيرياً لم يأخذ مقابله حتى رأسماله!! كيف يفسر إقدام

(١) لمزيد من المعرفة يراجع د. رفعت العوضى، الضوابط الشرعية للاقتصاد، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٨م.
(٢) سورة النساء: الآية ٥٨

المسلم مسرعاً بأداء الزكاة مع أن غيره، بل مع أنه نفسه قد يتهرب من الضريبة. كيف يفسر موقف أفراد ترفض بإصرار الحصول على بعض أموال الزكاة ويعلنون أنهم ليسوا من أصحابها، رغم أن الدولة هى التى تقوم بتوزيعها، دونما منة من أحد على أحد. كيف يفسر الإيثار الاقتصادى، ولاسيما في أعلى مظاهره وهو الإيثار الأنصارى. كيف يفسر رفض جماهير المسلمين المعاصرين التعامل من خلال سعر الفائدة. إن ذلك غيض من فيض من الأمثلة والنماذج التى يقف الاقتصاد الوضعى أمامها لا يملك لها تفسيراً، وبالتالى فقد افتقد أهم وظيفة من وظائف علم الاقتصاد وهى تفسير السلوك الاقتصادى. وإذن فنحن وجهاً لوجه أمام حتمية وجود علم للاقتصاد ينهض بتفسير السلوك الاقتصادى للمسلم تفسيراً صحيحاً، إضافة إلى قيامه ببقية المهام والوظائف الأخرى لعلم الاقتصاد. وحاجة المسلمين إلى هذا العلم لا تقل أهمية عن حاجتهم لبقية العلوم الشرعية[1]، ويعين الباحثين في هذه المهمة المعرفة الجيدة بالقواعد الحاكمة للنظام الاقتصادى الإسلامي وكذلك بدلالات ومتضمنات المقولات الوضعية التى أمكن ويمكن استخلاصها من الآيات الكريمة، بالإضافة إلى إعمال العقل والحواس في الواقع القائم.

ومعنى ذلك أن مصادر المعرفة لهذا العلم هى الوحى والعقل والواقع «الحواس» فالوحى يقدم القيم المهيمنة ويقدم القواعد والمذهبية الحاكمة للنظام، ويقدم بعض المقولات الوضعية، ثم إنه يأمرنا بإعمال وتوظيف العقل والحواس. وقصة خلق الإنسان تؤكد على تكامل وتعاضد هذه المصادر الثلاثة. فلقد علم الله تعالى آدم الأسماء كلها، ومعنى ذلك وجود العقل ووجود الحواس، ثم تفضل عليه بعد ذلك بنعمة الوحى استكمالاً لمصادر السعادة لديه ﴿قَالَ اهبِطَا منهَا جميعًا بعضكُم لبعضٍ عدو فَإما يأتينكُم مني هدى فَمن اتبع هداي فَلا يضل ولا يشقَى۞ ومن أعرض عن ذكْري فَإن لَه معيشةً ضنكًا ونحشره يوم الْقيامة أعمى﴾[2] إن العقل البشرى مهما أوتى من ذكاء ومهما صقل بالمران والتجربة يظل قاصراً عن إدراك بعض ما فيه مصلحته[3]. فهناك مناطق لا يحسن العقل التعامل معها بمفرده دون هداية من خارجه، وهنا يمارس الوحى دوره المؤثر في هداية العقل وإرشاده، والأمثلة الاقتصادية عديدة على فشل العقل وعدم إدراكه للمنهج

---

(١) لمزيد من المعرفة يراجع د. شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي: قضايا منهجية، مركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، سلسلة البحوث العلمية رقم (١٧).

(٢) سورة طه: الآيات ١٢٣، ١٢٤

(٣) يؤكد علم النفس المعاصر على هذه الحقيقة التى سبق أن أكد عليها القرآن الكريم ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ (البقرة: ٢١٦). وقد بين ذلك بوضوح بعض علماء الإسلام، ومنهم العز بن عبد السلام والشاطبى وابن تيمية.

الصحيح، وإن تمكن من ذلك فغالباً ما يكون بعد طول عناء ومشقة تحمل الأفـراد والمجتمعـات الشيء الكثير، ومن ذلك اعتناق فكرة الحرية الاقتصادية المطلقة، وكذلك اعتناقه علـى الوجـه المقابل للصلاحية الكاملة لجهاز التخطيط بمفرده.

إن علم الاقتصاد الإسلامي، والذى يشيد على أساس من الهدى القرآنى هو صناعة بـشرية وإنتاج إنسانى، من عمل وإبداع الإنسان المسلم، ومن ثم فهو محكوم بما يحكم به كل عمل بشرى أخر من جودة وقوة وضعف وقصور[1]. وعلينا استمرارية التحسين والتطوير والارتقاء به، طالما بقيت الحياة. ثم إنه يرتبط بالاقتصاد الوضعى بعلاقة العموم والخصوص الوجهى حـسب تعـبير المناطقة أو ما يمكن تسميتها بالتداخل الجزئى، فهناك منطقة اشتراك بينهما ثم هناك مناطق الانفراد لكل منهما[2].

ولعل أهم ما نخرج به من نظراتنا هذه في القرآن الكريم أن القرآن الكريم يفـرض علينـا فرضاً إقامة حياتنا الاقتصادية في ظلال نظام اقتصادى معين، وكذلك إقامة علم للاقتصاد يفـسر سلوكنا الاقتصادى ويسوسه إلى المنهج السليم. ولم يتركنا القرآن الكـريم دون تقـديم العـون المطلوب واللازم للنهوض بتلك المهام بل قدم لنا الكثير من القواعـد والـضوابط والمقـولات، وصدق الله العظيم إذ يقول عن القرآن: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾[3].

والله تعالى نسأل أن يهدينا إلى الحق وأن يمنحنا نعمة التدبر في كتابه العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

(١) د. شوقى دنيا، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٨ ومابعدها.
(٢) د. أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مرجع سابق.
(٣) سورة الإسراء : الآية ٩.

المصادر والمراجع حسب ورودها في البحث

المصدر: القرآن الكريم

المراجع:

١.الإمام الشافعى، الرسالة، المكتبة العلمية، بيروت. ١٩٧٩م.
٢.الشيخ محمد الصادق عرجون، القرآن العظيم: هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين، دار القلم، دمشق: ١٩٨٩م.
٣.الإمام السيوطى، الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت: ١٩٧٩م.
٤.د. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة: ١٩٩٣م.
٥.الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس: ١٩٨٤م.
٦.الشيخ محمود شلتوت، تفسير القرآن الكريم، دار القلم، القاهرة: ١٩٦٥م.
٧.الإمام الشاطبي، الموافقات.
٨.الشيخ محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة، بيروت.
٩.الإمام الغزالى، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت.
١٠.د. أحمد محمد إبراهيم، الاقتصاد السياسي، المطبعة الأميرية، القاهرة: ١٩٣٥م.
١١.د. شوقى أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجى، الرياض: ١٩٨٤م.
١٢.محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادي، ترجمة د. محمد زهير، المعهد العالمى للفكر الإسلامي، عمان: ١٩٩٦م.
١٣.عبد السلام العبادى، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان: ١٩٧٤م.
١٤.د.محمد شوقى الفنجرى، المذهب الاقتصادى في الإسلام، مكتبات عكاظ، جدة: ١٩٨١م.
١٥.د. شوقى أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربى، القاهرة: ١٩٧٩م.
١٦.الإمام البقاعى، نظم الدرر، دار المعارف العثمانية، الهند.
١٧.رينيه دوبو، إنسانية الإنسان – نقد علمى للحضارة الغربية، ترجمة د. نبيل الطويل، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٤م.
١٨.الإمام الرازى، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٩.د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات القاهرة.

٢٠.د. شوقى أحمد دنيا، الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح، رابطة العالم الإسـلامي، مكـة المكرمة، سلسلة دعوة الحق (١٠٦).
٢١.الإمام الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة.
٢٢.جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة د. جمال الدين أحمد، سـجل العـرب، القـاهرة: ١٩٨٣م.
٢٣.د. أنس الزرقا، قواعد المبادلات في الفقه، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، الجمعية الدوليـة للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، المجلد الأول، ١٩٩١م.
٢٤.الإمام الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن.
25.Lipsey & Steiner, Economics, New York: Harper & Row, Pablishers, 1969.
٢٦.د. محمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٣٩٨هـ.
٢٧.د. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت: ١٩٨٣م.
٢٨.د. علي شريعتى، العودة إلى الذات، ترجمة إبراهيم الدسوقى، الزهـراء للإعـلام العـربي، القاهرة: ١٩٨٦م.
٢٩.د. محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعى بين الوضعية والمعيارية، الدار العالميـة للكتـاب الإسلامي، الرياض: ١٩٨١م.
٣٠.د. أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبد العزيـز - الاقتـصاد الإسلامي، المجلد ٢، ١٩٩٠م.
٣١.الإمام القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩٣٥م.
32.Willaimson, Economic Development, New Jersey, Prentice - Hall, Inc. Englwood CLIFFS.
٣٣.الإمام النووي، رياض الصالحين، عمان: المكتبة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
٣٤.الإمام المنذري، الترغيب والترهيب، بيروت: دار الفكر، ١٩٨١م.
٣٥.الموسوعة الفقهية، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
٣٦.الإمام ابن القيم، زاد المعاد في هدى خير العباد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.
٣٧.د. شوقى دنيا، الاقتصاد الإسلامي: قضايا منهجية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، سلسلة البحوث العلمية رقم (١٧).

البنك الإسلامي للتنمية في سطور

إنشاؤه :

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية ، أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية ، الذي عقد في مدينة جدة ، في شهر ذي القعدة من عام ١٣٩٣ هـ (الموافق ديسمبر عام ١٩٧٣م) .

وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض ، في شهر رجب عام ١٣٩٥ هـ) الموافق شهر يوليو من عام ١٩٧٥ م . (وقد تم افتتاح البنك رسميا في اليوم الخامس عشر من شهر شوال عام ١٣٩٥ هـ ، (العشرين من أكتوبر عام ١٩٧٥ م)

أهدافه :

إن هدف البنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء ، مجتمعة و منفردة ، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية .

وظائف البنك الأساسية:

تشتمل وظائف البنك على : المساهمة في رؤوس أموال المشروعات ، وتقديم القروض للمؤسسات و المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

كما أن على البنك أن يقوم بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة ، ومن بينها صندوق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وأن يتولى النظارة على صناديق الأموال الخاصة .

وللبنك قبول الودائع ، وتعبئة الموارد المالية بالوسائل التى تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ومن مسؤوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء ، وأن يعزز التبادل التجاري بينها ، وبخاصة في السلع الإنتاجية ، وأن يقدم لها المساعدة الفنية ، وأن يعمل لممارسة أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

العضوية في البنك:

إن الشرط الأساسي للعضوية في البنك أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وأن تكتتب في رأس مال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين . وقد بلغ عدد الدول الأعضاء حتى تاريخ إعداد هذا التقرير (٥٥) دولة

رأسمال البنك :

كان رأسمال البنك المصرح به حتي نهاية عام ١٤١٢هـ – يونيو ١٩٩٢ م (ألفى مليون دينار إسلامي) الدينار الاسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي) (وفي محرم ١٤١٣ هـ) (يوليو ١٩٩٢م) ، ووفقا لقرار من مجلس المحافظين أصبح رأسمال البنك المكتتب فيه إلى أربعة بلايين دينار إسلامي ، تسدد وفقا لجدول محدد ، وبعملة حرة قابلة للتحويل ، يقبلها البنك . وفي عام ١٤٢٢ هـ ، قرر مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الذي عقد في الجزائر زيادة رأسمال البنك المصرح به من ستة بلاين دينار إلى ١٥ بليون دينار إسلامي ، والمكتتب فيه من ١ ، ٤ بلايين دينار إسلامي إلي ١ ، ٨بلايين دينار إسلامي .

مقر البنك ومكاتبه الإقليمية:

يقع المقر الرئيس للبنك في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية . وقد تم إنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية ، بناء على قرارات صادرة عن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك: أحدها في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية ، والثاني في كوالالمبور عاصمة ماليزيا ، والثالث في ألماتي في جمهورية قازاقستان ، وللبنك ممثلون ميدانيون في إحدى عشرة دولة هي : إندونيسيا ، إيران ، قزاقستان ، ليبيا ، باكستان السنغال ، السودان ، جامبيا ، غينيابيساو ، موريتانيا ، والجزائر .

السنة المالية:

السنة المالية للبنك هي السنة الهجرية (القمرية)

اللغة :

اللغة الرسمية هي اللغة العربية ، وتستعمل اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلغتي عمل .

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

ص.ب ٩٢٠١ جدة ٢١٤١٣ المملكة العربية السعودية
هاتف ٦٣٦١٤٠٠ - فاكسيميلي ٦٣٧٨٩٢٧ / ٦٣٦٦٨٧١ - تلكس ٦٠١١٣٧ / ٦٠١٩٤٥
Web site : www.irti.org بريد الكتروني : irti@isdb.org

رقم الإيداع ١٤٢٨/١١٥٨
ردمك ٠-١٦٣-٣٢-٩٩٦٠

عَسيري